المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

السبت ـ ٢٣/٣/٢٠١٩م
١٧/ رجب/ ١٤٤٠هـ

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

شهيدان فلسطينيان وعشرات المصابين برصاص الاحتلال الإسرائيلي شرق غزة	القدس العربي	٣
فلسطين | المقاومة تستعدّ لكبرى المسيرات: معادلة «القصف بالقصف» قائمة	الأخبار اللبنانية	٣
استباقاً لمسيرة يوم الأرض.. مصادر لـ "أمد": الوفد الأمني المصري يصل غزة الأحد	أمد للإعلام	٥

شؤون عربية:

تنديد واسع بتصريحات ترامب حول دعم سيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل	الحياة اللندنية	٥
«حرب مبادرات» معارضة تحتدم على «السقف السياسي» والضمانات الخارجية	الشرق الأوسط	٨
قوات سوريا الديمقراطية تعلن هزيمة الدولة الإسلامية وزوال "الخلافة"	وكالة رويترز	١٢

شؤون إسرائيلية:

إجماع في إسرائيل:القيام بعمليةٍ عسكريّةٍ لإسقاط حماس رغم الثمن الكبير الذي سيدفعه الاحتلال	وكالة سما	١٢
كاتب إسرائيلي: ٣ أشهر ساخنة تنتظرها الضفة وغزة	عربي ٢١	١٤
بعد اعتراف ترامب بضم الجولان: المستوطنون سيطالبون بالمنطقة C	عرب ٤٨	١٦
ترامب والجولان: هدية انتخابية بتوقيتها واستراتيجية في بُعدها	العربي الجديد	١٧

شؤون دولية:

مهاتير محمد يهاجم إسرائيل ويصفها بـ"دولة لصوص"	الأناضول التركية	٢٠
عقوبات أميركية على ١٤ باحثا إيرانيا و١٧ كيانا في المجال النووي	فرانس برس	٢١
بومبيو: سنعلن خطتنا للسلام قريبا ونأسف للتساهل في كبح «حزب الله»	وكالات أنباء	٢١

المقالات والدراسات

غزة.. الحرب المؤجلة	يونس السيد	٢٣
توجهات متوقعة بشأن حماس وغزة	عدلي صادق	٢٥
أحداث غزة... خطيئة حمساوية أم جزء من "صفقة سياسية"!	حسن عصفور	٢٧
الخطوة التالية: ضم الضفة الغربية	عريب الرنتاوي	٢٩
فلسطين ليست مشروع تطوير عقاري لكوشنر	ياسر أبو هلالة	٣١
تهدئتان لا تصنعان سلاماً ولا استسلاماً	عصام نعمان	٣٣
هل تقوّض السياسة الإسرائيلية مساعي كوشنر للسلام؟	ديفيد ماكوفسكي	٣٥
الانتخابات المحلية في إسرائيل ٢٠١٨: صراعات الهوية والسياسة	مهند مصطفى	٣٨
الانتخابات «الإسرائيلية» من المنظور الأمريكي	ناجي صادق شراب	٤٥
الجولان.. ترامب والانتخابات الإسرائيلية	برهوم جرايسي	٤٧
عن مستقبل التحالفات في المحيط الدولي	عبد العزيز التويجري	٤٩

شهيدان فلسطينيان وعشرات المصابين برصاص الاحتلال الإسرائيلي شرق غزة

القدس العربي ـ ٢٠١٩/٣/٢٣

استشهد شابان فلسطينيان وأُصيب ٦٢، اليوم الجمعة، برصاص الجيش الإسرائيلي، قرب السياج الحدودي الفاصل بين شرقي قطاع غزة وإسرائيل، خلال مشاركتهم في فعاليات مسيرة "العودة".

وقال أشرف القدرة، الناطق باسم وزارة الصحة الفلسطينية بغزة، في بيان، إن "شابين فلسطينيين استشهدا جراء إصابتهما برصاص الجيش الإسرائيلي، شرق قطاع غزة، خلال مشاركتهما بفعاليات المسيرة".

وأشار البيان إلى أن الشهيدين هما: نضال عبد الكريم شتات (٢٩ عاما) من سكان قرية المغراقة، وسط القطاع، وجهاد منير حرارة (٢٤ عاما) من حي الشجاعية شرقي مدينة غزة. وأضاف القدرة إن ٦٢ فلسطينيا جرحوا برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال المواجهات.

وذكر أن الجيش الإسرائيلي استهدف "مركزا طبيا ميدانيا وسيارات الإسعاف، وأصيب عدد من الطواقم الطبية بالاختناق الشديد، شرقي مخيم البريج (وسط) القطاع وتضررت سيارة إسعاف شرقي مدينة غزة".

من جهته قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، خلال مشاركته في فعاليات مسيرة "العودة"، إن "على الاحتلال أن يفهم الرسالة؛ وإلا فإن القادم أصعب، وعلى جميع الأطراف أن تتحمل مسؤولياتها".

وأضاف "الاحتلال هو السبب المباشر لمعاناة شعبنا، ومسيرات العودة مستمرة حتى تحقق أهدافها. لن نتراجع أبدا، وكل من يعتقد أن بإمكاننا التراجع خطوة واحدة للوراء دون أن نحقق أهدافنا فهو مخطئ، وعليه أن يعيد الحسابات".

وتوافد فلسطينيون، مساء اليوم الجمعة، نحو مخيمات "العودة" المُقامة على طول السياج الحدودي الفاصل بين شرقي قطاع غزة و إسرائيل، للمشاركة في المسيرة الأسبوعية.

ويقمع الجيش الإسرائيلي تلك المسيرات بعنف، ما أسفر عن استشهاد عشرات الفلسطينيين وإصابة الآلاف بجراح مختلفة.

فلسطين | المقاومة تستعدّ لكبرى المسيرات: معادلة «القصف بالقصف» قائمة

الأخبار ـ ٢٠١٩/٣/٢٣

بالتزامن مع عودة الأدوات الميدانية المرافقة لـ«مسيرات العودة» على حدود قطاع غزة، أوصلت حركة «حماس» رسائل جديدة إلى العدو الإسرائيلي عبر الوسيط المصري حول التفاهمات الجارية، تشير إلى نية الحركة التصعيد قريباً في ظلّ التأخر في تنفيذ ما اتُّفق عليه، فيما نقل المصريون رسائل من العدو بأنه «سيردّ بعنف على أي تجاوز».

يقول مصدر «حمساوي»، لـ«الأخبار»، إن الفصائل المنضوية ضمن «الهيئة العليا لمسيرات العودة» قررت خلال الأسبوع الماضي عودة «الضغط الميداني الخشن» تدريجاً، ليصل إلى ذروته في الثلاثين من الشهر الجاري، وهي الذكرى السنوية الأولى للمسيرات، لكن ما عاق تنفيذ ذلك، التصعيد الأخير بعد صاروخَي تل أبيب. ويشير المصدر إلى أن القرار بتكثيف الضغط الميداني وإعادة تفعيل الوحدات المتنوعة يأتي بعد توقفها لأشهر من أجل إعطاء فرصة للمباحثات التي رعتها السلطات المصرية والأوروبيون والقطريون، لكن تقرّر تنشيط وحدات «قص السلك» و«البالونات الحارقة» و«الإرباك الليلي» منذ أيام.

ولأن الوقت الفاصل عن الانتخابات الإسرائيلية المقبلة في التاسع من نيسان/ أبريل بات قصيراً، تحاول الفصائل «الضغط على الاحتلال وإلزامه بتطبيق التفاهمات بسرعة، توازياً مع رفض أسلوبه الهادف إلى سرقة الوقت قبل الانتخابات». كذلك، تضمنت الرسائل «الحمساوية» تشديداً على أن معادلة «القصف بالقصف» قائمة، وأن أي قصف جديد على القطاع سيقابَل برد مماثل، لأن «حماس لا تخشى المواجهة حالياً أو لاحقاً». وعلمت «الأخبار» أن هذه الرسائل تحمل سقفاً زمنياً هو نهاية الشهر الجاري، إذ تنوي «الهيئة العليا» تكثيف الحشد وقصّ السياج واقتحام الحدود وإطلاق البالونات في الذكرى الأولى للمسيرات، فيما تستعد فصائل المقاومة للرد على أي اعتداء خارج إطار المسيرات. في هذا الإطار، لمّح رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، إسماعيل هنية، خلال مشاركته في مسيرات أمس، إلى الرسائل عبر المصريين، بالقول: «على الاحتلال أن يفهم الرسالة، أنه إن لم ينصَع لمطالب شعبنا، فإن القادم أصعب، وعلى جميع الأطراف أن تتحمل مسؤولياتها».

ووفق المعلومات، نقل المصريون بدورهم «رسائل شديدة» من الحكومة الإسرائيلية بأنها لن تسمح بأي تجاوز على الحدود خلال الفترة المقبلة، وأنها ستتعامل معه بقوة كبيرة، وخاصة في ما يتعلق باقتحام الحدود وإطلاق البالونات المُحمّلة بالعبوات المتفجرة. وطالب العدو، «حماس»، بإبعاد المتظاهرين عن المنطقة الحدودية إلى ٢٠٠ متر خلال تظاهرات الـ٣٠ من آذار/مارس حتى لا يُستهدَفون، إذ سيعمل الجيش الإسرائيلي على «الضرب بقوة» في حال تجاوز «الخطوط الحمراء» بإطلاق القذائف الصاروخية.

ميدانياً، شهدت الجمعة الحادية والخمسون، بعنوان «المسيرات خيارنا»، حضوراً جماهيرياً كبيراً على خلاف أيام الجُمَع الأخيرة. وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية استشهاد شابين برصاص العدو شرق القطاع، هما نضال عبد الكريم شتات (٢٩ عاماً) وجهاد منير حرارة (٢٤ عاماً)، وإصابة ٦٢ آخرين، مشيرةً إلى أنها رصدت ثلاثة انتهاكات بحق الطواقم الطبية، أصيب خلالها عدد من المسعفين، وتضررت سيارة إسعاف شرق البريج. إلى ذلك، قال عضو الكنيست الإسرائيلي ورئيس تجمع مستوطنات «أشكول» الأسبق، حاييم يلين، إن بالوناً متفجراً سقط بجانب بيته في أحد كيبوتسات «أشكول». وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن البالون كان يحمل جسماً متفجراً وانفجر قرابة الثامنة مساءً من دون وقوع إصابات.

استباقاً لمسيرة يوم الأرض.. مصادر لـ "أمد": الوفد الأمني المصري يصل غزة الأحد

أمد - ٢٠١٩/٣/٢٣

ذكرت مصادر فلسطينية مطلعة، ان وفد جهاز المخابرات المصرية يصل يوم الأحد، الى قطاع غزة وذلك استكمالا لتعزيز " تفاهمات التهدئة" بين حماس وفصائل في مع الحكومة الإسرائيلية.

وقالت المصادر لـ "أمد للإعلام"، أن الوفد الأمني المصري يحضر قبل أيام من موعد يوم الأرض ٣٠ مارسن حيث يتوقع ان يشهد خروج عشرات آلاف من المشاركين في مسيرة كسر الحصار، في الذكرى السنوية الأولى لانطلاق المسيرات.

وعشية وصول الوفد المصري تحدثت وسائل إعلام عبرية، أن الجيش الإسرائيلي يتوقع في ذلك اليوم "أحداثاً عنيفة قد تخرج عن السيطرة، وتنتهي بسقوط عشرات القتلى. الأمر الذي من شأنه أن يفتح جولة مواجهة عسكرية جديدة في القطاع وفي الضفة الغربية".

وكان إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس حذر يوم الجمعة، من استمرار التنصل من التفاهمات.

وأضاف هنية خلال مشاركته في فعاليات مسيرة كسر الحصار شرق غزة، أنه على المحتل أن يفهم الرسالة؛ وإلا فإن القادم أصعب، وعلى جميع الأطراف أن تتحمل مسؤولياتها، مشدداً على أن المسيرات مستمرة حتى تحقق أهدافها.

تنديد واسع بتصريحات ترامب حول دعم سيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل

الحياة - ٢٠١٩/٣/٢٣

أثارت تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب الداعمة للسيادة الإسرائيلية على الجولان عاصفة من التنديد. ووحد إعلان ترامب مواقف المعارضة والنظام في رفض هذه التصريحات. وفيما حذر الكرملين من أن "مثل هذه الدعوات تهدد بزعزعة الاستقرار" معرباً عن أمله في أن تبقى في إطار الدعوات فقط، قالت الخارجية الروسية إن تغيير صفة مرتفعات الجولان بالالتفاف على مجلس الأمن يعد انتهاكاً مباشراً للقرارات الدولية. وأكد الاتحاد الأوروبي موقفه الثابت في رفض الاعتراف بالجولان جزءاً من أراضي إسرائيل. فيما قالت ناطقة باسم الخارجية الفرنسية (الجمعة) ان الاعتراف بسيادة اسرائيل على الجولان يناقض القانون الدولي، خصوصاً ان من واجب الدول عدم الاعتراف بوضع غير شرعي. وقالت ان الجولان ارض احتلتها اسرائيل منذ ١٩٦٧ وفرنسا لا تعترف بضم اسرائيل الجولان في ١٩٨١ وان هذا الوضع اعتبر باطلاً ولاغياً من قرارات عدة في مجلس الامن، وخصوصاً القرار ٤٩٧ لمجلس الامن.

الى ذلك، استدعت الخارجية الفرنسية سفير اسرائيل في فرنسا بعد دخول القوات الاسرائيلية الى المعهد الفرنسي في القدس الشرقية واعتبرت الخارجية هذا العمل خرق خطير وغير مقبول للمركز الثقافي في القدس. واكدت فرنسا عزمها على بقاء وتطوير علاقاتها الكثيفة والقديمة مع المجتمع المدني الفلسطيني.

وأشارت جامعة الدول العربية إلى أن أي "اعتراف أميركي بسيادة إسرائيل على الجولان سيمثل ردة خطيرة في موقف الولايات المتحدة من الصراع العربي– الإسرائيلي"، وأكدت تركيا أنها مع وحدة وسلامة الأراضي السورية ولن تسمح مطلقاً بشرعنة احتلال مرتفعات الجولان. وندد النظام السوري بتصريح ترامب "غير المسؤول" والذي يعكس "إزدراء الشرعية الدولية". وأكد عزمه على تحرير المنطقة "بكل الوسائل المتاحة". وقال الإئتلاف السوري المعارض إن "مجرد تفكير أي جهة في الاعتراف بشرعية الاحتلال والاستيلاء على الأراضي بالقوة العسكرية يمثل خرقاً للقانون الدولي وتكريساً لشريعة الغاب"، مشدداً على أن "حقوق الشعوب والشرعية الدولية والقانون الدولي ليست ميداناً لتمرير مخططات ومصالح انتخابية، ولا مزايدات وألاعيب سياسية".

وبعد ساعات على تغريدة قال فيها إنه "بعد ٥٢ عاماً، حان الوقت لاعتراف الولايات المتحدة الكامل بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان التي لها أهمية استراتيجية وأمنية حيوية لدولة إسرائيل والاستقرار الإقليمي". قال ترامب في لقاء مع قناة "فوكس" الأميركية: "فكرت بفعل ذلك منذ فترة طويلة (الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان المحتل). وهذا كان قراراً صعباً بالنسبة لكل الرؤساء، ولم يقم أي واحد منهم بذلك. وهذا يشبه مسألة القدس وأنا قمت بذلك". ونفى ترامب سعيه إلى مساعدة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في حملته الانتخابية بإطلاق هذا التصريح.

تحول كبير ودعم لنتانياهو قبل الانتخابات

ويمثل الإعلان تحولاً كبيراً في السياسة الأميركية منذ احتلال الجولان في ١٩٦٧ وإعلان إسرائيل ضمه في ١٩٨١ في قرار لم يحظ بأي دعم دولي، وسيعطي دفعة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في حملته للفوز بفترة جديدة في السلطة في انتخابات التاسع من نيسان (أبريل) المقبل.

وجاءت تصريحات ترامب قبل نحو أسبوع من زيارة نتانياهو واشنطن للقاء الرئيس ترامب، وإلقاء كلمة أمام لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (أيباك)، وتعد هذه التصريحات أقوى دعم علني يقدمه ترامب حتى الآن على ما يبدو لمساعدة نتانياهو في سباق انتخابي محتدم قبل الانتخابات العامة في وقت يواجه فيه مزاعم فساد. وينفي نتانياهو ارتكاب أي مخالفات.

وامتدحت إسرائيل خطوة ترامب، وشكرت، وقال نتانياهو "إنه (ترامب) صنع تاريخاً"، وزاد في تغريدة على "تويتر" أنه "في وقت تسعى فيه إيران لاستخدام سورية منصة لتدمير إسرائيل، يقدم الرئيس ترامب بشجاعة على الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان. شكراً الرئيس ترامب". وفي المقابل انتقدت جماعة الضغط "جيه ستريت" الليبرالية اليهودية–الأميركية تحرك ترامب، وقالت إن هذا الاعتراف الأميركي السابق لأوانه بالسيادة الإسرائيلية على الجولان خطوة استفزازية لا حاجة لها وتنتهك القانون الدولي، وقال جيريمي بن عامي رئيس الجماعة: "من الواضح أن هذه الخطوة التي اتخذها ترامب لا ترتبط بالمصالح الطويلة الأمد للولايات

المتحدة أو إسرائيل لكنها ترتبط أكثر بتقديم هدية سياسية أخرى لرئيس الوزراء بنيامين نتانياهو على أمل دعم فرصه في انتخابه لفترة جديدة الشهر المقبل". وقد يساعد الإعلان بشأن الجولان الرئيس الأميركي في تحسين موقفه في اللوبي المؤيد لإسرائيل داخل الولايات المتحدة بخاصة بين أعضاء قاعدته من المسيحيين الإنجيليين قبل المؤتمر السنوي لـ"أيباك"، أقوى جماعة ضغط مؤيدة لإسرائيل، المقرر الأسبوع المقبل.

وكشف مسؤول كبير والإدارة الأميركية أن ترامب بحث خطوة الجولان في الأيام القليلة الماضية مع وزير الخارجية مايك بومبيو، ومستشار الأمن القومي جون بولتون، ومستشاره وصهره جاريد كوشنر، والمبعوث الأميركي للشرق الأوسط جيسون غرينبلات، والسفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان. وأكد المسؤول في تصريحات لوكالة "رويترز" أن "الجميع أيدوا الفكرة"، لكن البيت الأبيض لم يوضح متى ستصدر وثائق رسمية تؤكد ما أعلنه ترامب على "تويتر".

وفي القاهرة، قال الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط إن أي اعتراف أميركي بسيادة إسرائيل على الجولان سيمثل ردة خطيرة في موقف الولايات المتحدة من الصراع العربي الإسرائيلي. وأكد أبو الغيط في تصريحات في وقت متأخر من مساء أمس الخميس أن "الجامعة العربية تقف بالكامل وراء الحق السوري في أرضه المحتلة، ولدينا موقف واضح مبني على قرارات في هذا الشأن، وهو موقف لا يتأثر إطلاقاً بالموقف من الأزمة في سورية".

من جانبها، أكدت الأمم المتحدة أنها لا تزال ملتزمة بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تنص على أن الجولان السوري محتل من قبل إسرائيل. وقال نائب الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة فرحان حق في تصريحات من نيويورك إن تبعية الجولان لإسرائيل "عمل غير شرعي" وفق القانون الدولي.

وأعلن الاتحاد الأوروبي رفضه الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان، وقالت مايا كوسيانتشيتش الناطقة باسم رئيسة الديبلوماسية الأوروبية، إن موقف الاتحاد الأوروبي حيال تبعية الجولان "لم يتغير" موضحة أن الاتحاد الأوروبي "لا يعترف وفق القانون الدولي بسيادة إسرائيل على الأراضي المحتلة منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بما فيها مرتفعات الجولان، ولا يعدها جزءاً من الأراضي الإسرائيلية".

تحذير من زعزعة الإستقرار ورفض لشرعنة الإحتلال

وقال الكرملين إنه لا يزال يأمل بأن تظل دعوة ترامب للاعتراف بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان مجرد "دعوة"، وذكر الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف "إنها مجرد دعوة حتى الآن. دعونا نأمل أن تظل كذلك"، محذراً من أن "مثل هذه الدعوات يمكن أن تؤدي إلى استمرار زعزعة الوضع المتوتر في الشرق الأوسط في شكل جدي"، وزاد: "في أي حال من الأحوال لا تتفق هذه الفكرة بصورة أو أخرى مع أهداف التسوية في الشرق الأوسط، بل على العكس". أما الناطقة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا فأشارت إلى أن روسيا "تتبنى موقفاً مبدئياً من تبعية الجولان لسورية. وهذا ما يؤكده القرار الرقم ٤٩٧ الدولي لعام ١٩٨١"، مشددة على أن موسكو لا تزال تنظر الى قرار إسرائيل ضم الجولان في ١٩٨١ على أنه قرار غير شرعي. وأكدت أن "تغيير صفة مرتفعات الجولان بالالتفاف على مجلس الأمن يعد انتهاكاً مباشراً للقرارات الدولية.

وفي كلمة أثناء الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول لبحث تداعيات مجزرة المسجدين في نيوزيلندا، انتقد الرئيس التركي رجب أردوغان موقف نظيره الأميركي دونالد ترامب، الداعي للاعتراف بـ"السيادة الكاملة" لإسرائيل على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، وقال: "لن نسمح إطلاقاً بشرعنة احتلال مرتفعات الجولان. تصريح ترامب حول مرتفعات الجولان يجر المنطقة إلى حافة أزمة جديدة".

أما وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو فقال في تغريدة على "تويتر" إن بلاده "تدعم وحدة الأراضي السورية"، محذراً من أن "محاولات واشنطن إضفاء الشرعية على أفعال إسرائيل غير القانونية لن يؤدي إلا إلى مزيد من العنف في المنطقة".

ونقل التلفزيون الرسمي عن ناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية قوله إن "هذا الاعتراف غير المشروع وغير المقبول لا يغير حقيقة أنها تنتمي الى سورية".

النظام والمعارضة يرفضان

وفي بيان نشرته وكالة "سانا" التابعة للنظام، نددت وزارة الخارجية السورية بتصريحات ترامب. ونقلت الوكالة عن مصدر في الخارجية قوله إن "تصريحات الرئيس الأميركي تؤكد مجدداً انحياز الولايات المتحدة الأعمى لإسرائيل لكنها لن تغير أبداً من حقيقة أن الجولان كان وسيبقى عربياً سورياً". وذكر المصدر أن الشعب السوري أكثر عزيمة وتصميماً وإصراراً على تحرير هذه البقعة الغالية من التراب الوطني السوري بكل الوسائل المتاحة"، وخلص المصدر إلى أن أن تصريح ترامب "لا مسؤول" ويعكس "ازدراء للشرعية الدولية".

وفي بيان تلقت "الحياة" نسخة منه قال الإئتلاف إن تصريح ترامب يعد "مخالفاً لقرارات مجلس الأمن، ومنها القرار الرقم ٤٩٧ للعام ١٩٨١ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثلاثين من تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠١٨ بخصوص الجولان السوري المحتل"، وأكد البيان أن "المس بحقوق الشعب السوري وسيادته على كامل أراضيه هو أمر مدان، ولن يكون مقبولاً بأي شكل من الأشكال، كما أنه فتح أبواب الصراع في المنطقة، وطريقاً مباشراً نحو تقويض أسس القانون الدولي والقرارات الدولية، كما أنه خرق للمبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة، وبخاصة عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة". وحذر الإئتلاف "المجتمع الدولي من مغبة السكوت عن أي تلميحات تتعلق بوحدة وسلامة الأراضي السورية، ومن مآلات مثل هذه التلميحات على مستقبل المنطقة وعملية السلام والمنظمة الدولية".

«حرب مبادرات» معارضة تحتدم على «السقف السياسي» والضمانات الخارجية

قوى الداخل تسعى إلى «الإصلاح» او «تغيير جذري»... وتكتل آخر متمسك بـ«إسقاط النظام»

لندن: إبراهيم حميدي . الشرق الأوسط . ٢٠١٩/٣/٢٢

اشتعلت «حرب مبادرات» بين قوى سورية معارضة جراء انسداد أفق الحل السياسي وسط مساعٍ من بعضها للحصول على «ضمانات روسية» لعقد مؤتمر وطني سوري في الداخل وشخصيات من الخارج يدعو إلى

الإصلاح او «تغيير جذري في النظام»، مقابل سعي قوى أخرى لرعاية تركية لتجمع سياسي متمسك بـ«إسقاط النظام». وسعى ممثلو بعض المبادرات للحصول على دعم الأمم المتحدة ومبعوثها غير بيدرسن.

وتضم «هيئة التفاوض السوري» المعارضة التي انبثقت بموجب القرار الدولي ٢٢٥٤ من مؤتمر الرياض نهاية ٢٠١٥، مجموعة من الكتل السياسية بينها «الائتلاف الوطني السوري» ومقره إسطنبول، و«هيئة التنسيق الوطنية» أكبر كتلة في الداخل، ومنصتي القاهرة وموسكو، وهما من قوى الخارج، إضافة إلى ممثلي الفصائل المسلحة جنوب البلاد وشمالها.

لكن الواقع الميداني تغيّر في السنوات الثلاث الماضية، وسيطرت قوات الحكومة على جنوب البلاد وغوطة دمشق.

وتمحورت العملية السياسية حول تشكيل لجنة دستورية بموجب «مؤتمر الحوار الوطني» في سوتشي بداية العام الماضي، فيما ركزت عملية آستانة على البعد العسكري، حيث حيّد التعاون الروسي – التركي إدلب عن العمل العسكري الشامل. أما ممثلو مناطق شمال شرقي البلاد، التي تسيطر عليها قوات حليفة لأميركا، فلا يزالون خارج إطار العملية السياسية.ومع انسداد أفق الحل السياسي وتسلم المبعوث الدولي الجديد غير بيدرسن، منصبه بداية العام، وحديث عن «مقاربة شاملة جديدة»، ظهرت محاولات عدة لتوحيد القوى السياسية للمعارضة. ويمكن الحديث عن أربع مبادرات:

«الجبهة الوطنية الديمقراطية»

قال المنسق العام لـ«هيئة التنسيق الوطني» حسن عبد العظيم، لـ«الشرق الأوسط»، إن التفكير في توسيع تحالفات «الهيئة» يعود إلى أكثر من سنة، حيث جرى تشكيل لجنة تحضيرية لـ«الجبهة الوطنية الديمقراطية» (جود) تضم قوى الداخل والخارج لعقد مؤتمر موسع في الداخل «إذا توفرت الضمانات الأمنية» للمشاركين لإقرار الوثيقة السياسية والبنود التنظيمية. وأشار إلى اطلاع روسيا والصين ودول عربية على المبادرة.

وجاء في مسودة الوثيقة السياسية: «سوريا الجديدة، سوريا المستقبل، هي دولة متعددة القوميات والثقافات يحترم دستورُها العهودَ والمواثيق الدولية، وهي دولة المواطنين الأحرار المتساوين في الحقوق والواجبات دون أي تمييز».

ومما جاء فيها أيضاً: «بعدما تم كبح انتفاضة شعبنا السلمية بفعل الاستبداد والتطرف والتعصب والعسكرة والأسلمة والتطييف والتدويل، وبعد أن توقف الإطار الوطني الديمقراطي للحراك الشعبي، ليحل محله طابع الصراع العسكري (...) وفي ظل غياب موقف موحد للمعارضة وعدم القطع مع الفصائل المصنفة في عداد الإرهاب (...) عزف المجتمع الدولي عن الاهتمام اللازم بالمعارضة وتلكأ بحل الأزمة السورية وأصبح خطر الإرهاب يحتل الأولوية»، مشيرةً إلى أن «الحل السياسي هو الوحيد والأنجع للأزمة السورية وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصِّلة، وفي مقدمها بيان جنيف لعام ٢٠١٢ والقرارين ٢١١٨ و٢٢٥٤». وترمي اللجنة التحضيرية إلى العمل لإنجاز ثلاث مهمات هي: «أولاً: إنهاض وتأسيس الجبهة الديمقراطية، وثانياً: انعقاد مؤتمر الإنقاذ

الوطني الذي يضم كل قوى المعارضة الوطنية السورية بكل أطيافها، وأخيراً: انعقاد المؤتمر السوري الوطني العام إنْ سمحت الظروف بذلك الذي يمثل جميع مكونات المجتمع السوري تحت رعاية وإشراف الأمم المتحدة».

وأشارت الوثيقة إلى أنه «بعد تدويل القضية السورية، أصبحت طبيعة الحل السياسي المتوقع مرحلياً رهن توافق القوى الدولية»، وإلى أن «القضية الكردية هي قضية وطنية يتطلب إيجاد حل عادل لها من خلال الاعتراف بوجود الشعب الكردي والإقرار الدستوري بحقوقه القومية وحقوق باقي المكونات القومية في البلاد».

وتضمن بيان إعلان «الجبهة» توقيع «هيئة التنسيق الوطنية»، و«التحالف السوري للحرية والعدالة الإنسانية»، و«حزب التضامن»، و«الحزب الجمهوري»، و«الكوادر الشيوعية»، و«المبادرة الوطنية بالسويداء».

«المبادرة الوطنية السورية»

أطلق عدد من المعارضين تحركاً لتشكيل «المبادرة الوطنية السورية» على أمل عقد اجتماع تحضيري الشهر المقبل، استعداداً للدعوة لمؤتمر وطني يُعقد في دمشق «في حال توفرت ضمانات أمنية روسية» أو في جنيف. وسعى المبادرون للحصول على دعم دولي وإقليمي للتحرك، إضافة إلى تأييد معارضين في الداخل.

ووافق قياديون في «الجبهة الوطنية الديمقراطية» على انضمام ممثلي هذا التحرك إلى اللجنة التحضرية، فيما انتقد معارضون آخرون «المبادرة» التي وجهت بدورها انتقادات إلى «هيئة التفاوض» و«الائتلاف».

وجاء في وثيقة «المبادرة الوطنية السورية» التي تقع في ١٦ صفحة: «نشهد الموت البطيء لمجتمع شكّل بارقة النهضة والنهوض في العالم العربي والمشرق، ونراقب بأسى تحوّل القرارات المصيرية لهذا الشعب إلى إملاءات يتم التوافق عليها» في الخارج، و«لم يكن لدينا أدنى شك في أن فكرة النصر العسكري مجرد أسطورة (...) لذا حاولنا تأكيد أن الحل السياسي هو الخيار الوحيد للخروج من هذا المستنقع».

وتضمنت المسودة تأكيد «وحدة التراب الوطني»، و«إيقاف مسار الحرب، وضرورة مباشرة الدولة والمجتمع إعادة الإعمار(...) وإعادة بناء الجيش الوطني بعيداً عن الحزبية والعقائدية والآيديولوجيات والطائفية، جيش في خدمة وحماية الوطن والمواطن»، إضافة إلى «إعادة هيكلة أجهزة الأمن (...) وإدماج طبيعة ودور الأجهزة الأمنية الجديدة في الدستور»، و«جدولة خروج جميع المقاتلين غير السوريين والميليشيات الأجنبية». وزادت: «الدستور السوري هو العقد الاجتماعي الموحد للسوريين.

لذا فإن مهمة أي لجنة دستورية، يجري التوافق عليها، تثبيت الالتزام الدستوري بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة في المواطنة وصون الدولة السورية ومؤسساتها، وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، كذلك مبدأ التداول السلمي التعددي للسلطة، واللا مركزية الإدارية».

مما جاء فيها أيضاً: «تقوم مؤسّسات الحكم في الدولة السورية على أساس الانتخابات الدوريّة والفصل التام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مبدأ التداول على السلطة عبر الانتخاب السرّي والحرّ، واحترام نتائج الانتخابات التي تنظمها هيئة مستقلة ويقرر نتائجها صندوقُ الاقتراع».

وكان بين الموقّعين عارف دليله، واللواء الركن محمد الحاج علي، وهيثم مناع، وخالد المحاميد. وأكدت الوثيقة أن المؤتمر الوطني السوري «يجب أن ينعقد في مكان محدد على الأرض السورية تحت إشراف وضمانة وكفالة دولية وفي دولة محايدة بعيداً عن تدخل أيٍّ من قوى الأمر الواقع».

«الجبهة الوطنية للتحرير»

سعى معارضون مقيمون في تركيا وخصوصاً «الجبهة الوطنية للتحرير» التي تضم فصائل مسلحة في الشمال السوري، لعقد مؤتمر موسع في هاتاي (إسكندرون) في ١٤ مارس (آذار) الماضي يتضمن إقرار وثيقة سياسية، لكن جرى إلغاء المؤتمر فجأة.

وتضمنت مسودة الوثيقة السياسية للمؤتمر «التزامنا الكامل بمبادئ ثورتنا العظيمة التي حددتها تضحيات الشعب السوري (...)، وعلى رأس هذه المبادئ إسقاط نظام بشار الأسد وأركان حكمه وتفكيك أجهزته القمعية. كما نؤكد أن الثورة في سوريا هي ثورة ضد الظلم والاستبداد والفساد (...) وليست حرباً أهلية أو فئوية».

وزاد: «نطالب المجتمع الدولي بتطبيق الحل السياسي المبنيّ على بيان (جنيف ١) وقراري مجلس الأمن ٢١١٨ و٢٢٥٤، والقاضية بتحقيق الانتقال السياسي وتشكيل هيئة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحيات... العملية السياسية التي تعيد الأمل للسوريين تبدأ بالانتقال السياسي الحقيقي وتمكين السوريين من صياغة دستورهم دون تدخل، واختيار قادتهم عبر انتخابات حرة ونزيهة وشفافية، يشارك فيها السوريون داخل وخارج سوريا، تحت إشراف الأمم المتحدة، ضمن آلية تصون حقهم في مساءلة تلك القيادات ومحاسبتها، وتحقيق عملية انتقال سياسي جذرية».

وتضمنت الوثيقة «دعم الجهود التركية في عمليتي (درع الفرات) و(غصن الزيتون)، وجهودها في مناطق خفض التصعيد، ونؤكد وجوب دعم مساعيها في تأمين المنطقة الآمنة شرق الفرات، ونبيِّن أن وجود الجيش التركي في الشمال السوري هو مطلب شعبي سوري بامتياز لحماية أرواح السوريين (...) ونؤكد مطالبتنا للدولة الروسية بالتوقف عن دعم النظام السوري الفاقد للشرعية».

«مدونة العيش المشترك»

بعد سنتين من الحوار بين شخصيات من داخل سوريا وخارجها تم اختيارهم على أساس طائفي وعرفي وديني، جرى التوصل في الجلسة الأخيرة في برلين في الأسبوع الماضي بمشاركة ٢٤ شخصية لإقرار وثيقة من ١١ بنداً، إلى «وثيقة مدونة سلوكٍ لعيش مشترك» وتشكيل مجلس لمأسسة العمل.

وتشمل المبادئ الـ١١ عناوين هي: «وحدة الأراضي السورية، والمكاشفة والاعتراف، ولا غالب ولا مغلوب، ولا أحد بريء من الذنب، ومحاسبة لا ثأر، وجبر الضرر، ومتابعة الملف الإنساني، والهوية التنوعية للمجتمع السوري، وعدم تسييس الانتماء، وجماعية التراث السوري، ومبدأ المساواة بين السوريين وحماية حرياتهم».

وتم الاتفاق على تشكيل مجلس للترويج للوثيقة، ذلك أنه «بناءً على ما تم من اجتماعات بين الشخصيات الموقّعة التي اتسمت بطابع الدورية، وأخذت شكلاً مؤسساتياً بحكم الأمر الواقع، تم انضمام الكثير من

الشخصيات، ووقّعت عليها، معتبرة نفسها امتداداً لمبادئها وجزءاً من الجسم الحامل لهذه المدونة، وباتت الشخصيات جميعها تشارك في الاجتماعات الدورية».

وأشار الموقعون إلى أنهم اتفقوا على تأسيس «مجلس المدونة السورية جسماً حاملاً ومسؤولاً عن مدونة السلوك تجاه السوريين، أينما وُجدوا، وتجاه الدول والمجتمعات الدولية كافة». كما جرى في الجلسة الأخيرة تعيين ثلاثة ناطقين باسم «المجلس»، إضافة إلى العمل على إقامة نظام داخلي وتشكيل لجان عمل من المشاركين لوضع «خريطة تنفيذية» لشرح المبادئ الـ١١، وتقديمها إلى الحواضن الاجتماعية لكلٍّ منهما داخل البلاد وخارجها.

قوات سوريا الديمقراطية تعلن هزيمة الدولة الإسلامية وزوال "الخلافة"

رويترز ـ ٢٠١٩/٣/٢٣

قالت قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة يوم السبت إن تنظيم الدولة الإسلامية مني بالهزيمة النهائية في جيب في الباغوز بشرق سوريا بما ينهي دولة "الخلافة" التي أعلنها التنظيم وامتدت في وقت من الأوقات على مساحة تصل إلى أراضي ثلث العراق وسوريا.

وقال مصطفى بالي مدير المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية على تويتر "نبشر العالم بزوال دولة الخلافة المزعومة". وأضاف "الباغوز تحررت، والنصر العسكري ضد داعش تحقق".

وتشن قوات سوريا الديمقراطية هجمات منذ أسابيع للسيطرة على الجيب الواقع قرب الحدود مع العراق.

وقال بالي "نجدد العهد على مواصلة الحرب وملاحقة فلولهم حتى القضاء التام عليهم".

وعلى الرغم من أن هزيمة الدولة الإسلامية في الباغوز تنهي سيطرة التنظيم على الأراضي الشاسعة التي سيطر عليها في ٢٠١٤ وقت إعلان دولة "الخلافة" إلا أن التنظيم المتشدد لا يزال يشكل تهديدا.

وهناك بعض مسلحي التنظيم الذين يتحصنون في مناطق نائية في الصحراء السورية كما تواروا عن الأنظار في مدن عراقية حيث يشنون هجمات بإطلاق النار أو عمليات اختطاف في انتظار فرصة للخروج من جديد.

وتعتقد الولايات المتحدة أن زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي موجود في العراق. وكان البغدادي هو من أعلن دولة الخلافة من على منبر جامع النوري الكبير في الموصل عام ٢٠١٤.

اجماع في اسرائيل : القيام بعمليةٍ عسكريّةٍ لإسقاط حماس رغم الثمن الكبير الذي سيدفعه الاحتلال

وكالة سما ـ ٢٠١٩/٣/٢٢

ما زالت مفاعيل إطلاق الصاروخين من قطاع غزّة على مركز كيان الاحتلال تستحوِذ على اهتمام الساسة والعسكريين والأمنيين والخبراء ومراكز الأبحاث في تل أبيب، الذي يُحاوِلون سبر غور مآلات هذه العمليّة، وكيف تؤثّر على إسرائيل من الناحيتين التكتيكيّة والإستراتيجيّة، ومن خلال مُتابعة الدراسات والأبحاث

وتصريحات كبار المسؤولين في الدولة العبريّة يتبيّن أنّ هناك شبه إجماع على أنّ قوّة الردع الإسرائيليّة باتت في خبر كان، وهذا الاعتراف الإسرائيليّ هو بحدّ ذاته اعترافًا بالفشل والإخفاق في "ترويض" المُقاومة الفلسطينيّة في القطاع، وبالإضافة إلى ذلك، انتقالها إلى الضفّة الغربيّة المُحتلّة، التي باتت، كما حذّرت قيادة جيش الاحتلال، أكثر من قابلةٍ على الانفجار بعد عملية (سلفيت) واستشهاد مُنفّذ العملية، بالإضافة إلى شهيدين آخرين ارتقيا في مدينة بيت لحم.

فعلى سبيل الذكر لا الحصر يقول الباحِث في مركز أبحاث الأمن القوميّ الإسرائيليّ، أودي ديكل، إنّ إطلاق الصواريخ على تل أبيب مساء ١٤ آذار (مارس) تمّ تنفيذه في ذروة جهود وساطة مصرية بين حماس وإسرائيل حول تنفيذ المرحلة القادمة من التفاهمات بينهما، وداهم الجهات الأمنية في إسرائيل وكذلك المستوى السياسي بمفاجأةٍ مقلقةٍ.

وتابع: سواءً نُفذّت العملية بصورةٍ متعمدةٍ أوْ نتيجة خطأ (مثلما نشر) فإنّ إطلاق الصواريخ وردّ إسرائيل عليها دلالة على أنّ حماس تُواصِل سياسة التحدّي والاستفزاز، في الوقت الذي تُسيطِر فيه على التصعيد وتُملي قواعد اللعب مع إسرائيل، وبناءً على ذلك، فإنّ إستراتيجية ردع إسرائيل لحماس والتنظيمات الأخرى التي تعمل في القطاع تم استنفادها.

وبرأيه، يُمكِن طرح تفسيرين لخلفية الإطلاق: الأوّل، يتعلّق الأمر بخطأ حدث في أعقاب خلل في سلسلة القيادة والحكم في حماس، أو في الحالة الأقل معقولية، فشل في صيانة الصواريخ، مؤكّدًا أنّ الإطلاق حدث عندما كان قادة حماس يتناقشون مع الوفد المصريّ لتوسيع التهدئة.

حسب التفسير الثاني، أضاف، فإنّه رغم بيانات حماس والجيش الإسرائيليّ، فإنّ الأمر يتعلق بإطلاقٍ متعمدٍ، إذْ يصعب تصديق أنّه حدث إطلاق صواريخ إستراتيجيّةٍ دون معرفة قيادة حماس، وبدون مبادرتها أوْ على الأقّل سيطرتها، من هنا يثور الشك بأنّ حماس أعدت مسبقًا صواريخ في وضعٍ جاهز للإطلاق، إذْ أنّ حماس يُميّزها استخدام النار كوسيلةٍ لإدارة المفاوضات مع إسرائيل بوساطة مصر.

وأشار إلى أنّ مواجهةٍ عسكريّةٍ لتجريد الذراع العسكري لحماس والتنظيمات الأخرى في القطاع من سلاحها، يستوجِب عمليّةً عسكريّةً كبيرةً وطويلةً، تشمل أيضًا هجومًا بريًا في عمق القطاع والإضرار الشديد بالبنى التحتيّة القتاليّة في المنطقة: نشطاء، وسائل قتالية، أنفاق، مواقع إنتاج وتخزين، مواقع قيادة وسيطرة.

وأوضح أنّ هدف هذه المعركة سيكون ثلاثيًا: نزع سلاح الابتزاز والإضرار إلى درجة تفكيك سلطة المنظمة في القطاع، وتجسيد وترسيخ المطلب الإسرائيليّ لنزع السلاح من المناطق الفلسطينيّة من قدرتها الإرهابيّة والعسكريّة التي تُهدّد إسرائيل والتي تسري في الوقت الحالي فقط في الضفّة، وخلق ظروف لإعادة القطاع إلى سيطرة السلطة الفلسطينيّة والدفع قدمًا بعمليةٍ سياسيّةٍ (بروح خطة ترامب)، التي تشمل تجنيد موارد كبيرة لإعادة إعمار القطاع.

وإذا خشيت السلطة الفلسطينيّة في المرحلة الأولى من تحمل المسؤولية عن القطاع فمن الضروري تشكيل جهازٍ دوليٍّ–عربيٍّ، على نمط نظام الوصاية، لتهيئة الظروف لعودة السلطة إلى القطاع أوْ تشكيل جهاز للإدارة الذاتية للسكان.

ولفت الباحِث الإسرائيليّ إلى أنّ عمليةً عسكريّةً ستُوقِع مَابين كثر في الطرف الفلسطينيّ وكذلك الإسرائيليّ (جنود ومدنيون)، لذلك فإنّ تطبيقها سيحتاج إلى موافقةٍ واسعةٍ في إسرائيل، ومع ذلك، في كلّ سيناريو في هذا السياق يُمنَع على الجيش الإسرائيليّ البقاء في مناطق القطاع، حتى لو لم يوجد جسمٌ مسؤولٌ يحكم في المنطقة.

وأردف أنّ معركةً عسكريّةً لنزع سلاح الذراع العسكريّ لحماس ستخلق بنية تحتية لمعركةٍ التفافيّةٍ بعد خروج القوات الإسرائيليّة من القطاع: تنفيذ اقتحامات طبقًا للحاجة، وتفكيك بنى إرهابيّة مثلما يجري بالضفة وتغيير نظرية العمل ضدّ الإرهاب.

ورأى أنّه من المُوصى به لحكومة إسرائيل التخلّي عن نظرية الردع ضد حماس، بسبب التآكل في صلاحيتها، والسعي إلى تغيير السياسات إزاء القطاع من أجل تغيير الوضع في المنطقة من أساسه، ولتنفيذ هذين البديلين يحتاج الأمر إلى استعداد إسرائيل لعمليّةٍ عسكريّةٍ واسعةٍ ضدّ القدرات العسكريّة لحماس وتغيير قواعد اللعب التي تكرسّت في السنوات الأخيرة.

واختتم: الاستعدادات لعمليّةٍ عسكريّةٍ يجب أنْ تشمل أيضًا بلورة أجهزة، بأفضليّةٍ دوليّةٍ لإدارة القطاع في اليوم الذي سيعقب تجريد حماس من قدراتها، وربما أيضًا انهيار حكمها، لافتًا إلى أنّ استعدادات حقيقية قبل العملية العسكريّة ضدّ قدرات حماس وسلطتها ستغير معادلتها لـ «ثمن الخسارة»، التي تُواصِل في إطارها تحدّيها العنيف لإسرائيل على أساس تقديرها بأنّ غياب بديل لحكمها وخشية إسرائيل من عمليةٍ عسكريّةٍ واسعةٍ في القطاع، تمنحها بوليصة تأمين، على حدّ قوله.

جديرٌ بالذكر، أنّه اليوم، بعد مرور خمسة أعوامٍ على العدوان البربريّ الهمجيّ الإسرائيليّ على قطاع غزّة، ما زال الجدال في تل أبيب مُحتدِمًا حول جاهزية جيش المُشاة والمُدرّعات التابِع للاحتلال القيام بعمليّةٍ عسكريّةٍ ضدّ قطاع غزّة، علمًا أنّه في صيف العام ٢٠١٤ خشيت القيادة السياسيّة والعسكريّة من القيام بذلك.

كاتب إسرائيلي: ٣ أشهر ساخنة تنتظرها الضفة وغزة

عربي ٢١ . ٢٠١٩/٣/٢٣

قال كاتب إسرائيلي إن "الساحة الفلسطينية مرشحة لمزيد من التصعيد العسكري والأمني في الفترة القادمة في ضوء سلسلة تواريخ في المرحلة المقبلة، ستجعل الأجواء مهيأة جدا لاندلاع موجة تصعيد تنتظرنا".

وأضاف أليئور ليفي الخبير الإسرائيلي في الشؤون العربية في تقريره بصحيفة يديعوت أحرونوت، ترجمته "عربي٢١" أنه "على خلفية المواجهات الدائرة في الحرم القدسي بسبب باب الرحمة، والوضع الاقتصادي في

الضفة الغربية، والسخونة التدريجية في قطاع غزة، تقف أمامنا سلسلة مناسبات وطنية فلسطينية تحمل مؤشرات تصعيد حتمية".

وأكد أنه "في كل عام يحيي الفلسطينيون بين شهري آذار/ مارس وحزيران/ يونيو عدة أيام ومناسبات وطنية ذات قيمة كبرى، تدفعهم لإحيائها من خلال المواجهات مع الجيش الإسرائيلي في جميع نقاط الاحتكاك، لكن هذا العام سيحمل التصعيد جرعة إضافية، في ظل التوتر الذي يعم المناطق الفلسطينية، وتردي الوضع الاقتصادي فيها، مما قد يؤدي لتصعيد أكثر من سابقه في السنوات الماضية".

وأوضح أن "يوم الثلاثين من آذار/ مارس القادم سيكون يوم الأرض، وهي الذكرى السنوية الأولى لمسيرات العودة في قطاع غزة، ومن المتوقع أن ينظم الفلسطينيون مظاهرات عارمة وواسعة على طول الجدار الحدودي بمشاركة أوسع من مسيرات سابقة".

وأشار إلى أن "مسيرات هذا العام قد تحمل معها أشكالا عنيفة من الوسائل على طول المناطق المرشحة للاحتكاك مع الجيش الإسرائيلي، ويأمل الفلسطينيون في غزة أن يشارك سكان الضفة الغربية بمسيرات مشابهة، رغم عدم تحقق ذلك منذ عام".

وأكد أن "يوم السابع عشر من نيسان/ أبريل سيكون يوم الأسير الفلسطيني، حيث يعبر الفلسطينيون فيه عن تضامنهم مع الأسرى في السجون الإسرائيلية ممن أحيوا في الآونة الأخيرة اشتباكات مع مصلحة السجون الإسرائيلية، أسفر عنها مظاهرات عارمة شهدتها المدن الفلسطينية".

وأضاف أن "يوم الخامس من أيار/ مايو سيبدأ شهر رمضان لدى المسلمين، ويشهد بالعادة توترا سنويا وفرصة مهيأة لتنفيذ عمليات من قبل الجهات المحرضة والراديكالية، وقد أحيا الفلسطينيون في إسرائيل العام الماضي شهر رمضان بأجواء الحزن، ولم يحتفلوا بالعيد تضامنا مع سكان غزة".

وأشار إلى أن "الخامس عشر من أيار/ مايو سيحل يوم النكبة، وفيه يحيي الفلسطينيون تاريخ انتهاء الانتداب البريطاني، وإعلان الدولة اليهودية في ١٩٤٨، ويشهد في كل عام احتفالات وطنية فلسطينية، ومظاهرات ومواجهات عنيفة في العديد من نقاط الاحتكاك مع الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية".

وأوضح أن "هذا العام من ذكرى النكبة سيكون يوما متوترا جدا، لأنه يتزامن مع الذكرى السنوية الأولى لأحداث غزة قرب الحدود العام الماضي، حين قتل العشرات من الفلسطينيين بنيران الجيش الإسرائيلي".

وختم بالقول إن "الخامس من حزيران سيحل هذا العام مناسبة لإحياء يوم النكسة وهي هزيمة حزيران في العام ١٩٦٧، وسيشهد ذات المظاهرات والاحتجاجات الفلسطينية، ومن المتوقع أن يستنفر الجيش الإسرائيلي قواته استعدادا لهذا اليوم".

بعد اعتراف ترامب بضم الجولان: المستوطنون سيطالبون بالمنطقة C

عرب ٤٨ ـ ٢٠١٩/٣/٢٢

نسب رئيس تحرير صحيفة "هآرتس"، ألوف بن، اليوم الجمعة، تغيير السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، وبضمنه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وتصريح الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بأنه حان الوقت للاعتراف بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان السورية المحتلة، إلى المهندس الأميركي، جورج ميتشل، الذي ابتكر تقنية استخراج كميات تجارية كبيرة من النفط والغاز بواسطة "التصديع المائي" (fracking) للصخور في باطن الأرض، بتكلفة معقولة.

وأشار بن إلى أن هذا الاكتشاف جعل الولايات المتحدة، في السنوات الأخيرة، الدولة الأولى في العالم في استخراج النفط، و"حررتها من التعلق المخيف بالسائل الأسود من الشرق الأوسط. وتراجع التخوف من استنفاد احتياطي النفط". واضاف أنه "تم التعبير عن هذه النتيجة بسرعة من خلال السياسة الخارجية الأميركية. والميل إلى شن حروب وإرسال قوات إلى الشرق الأوسط استبدلت بإعادة الجنود إلى الوطن، وتحررت السياسة الأميركية في المنطقة من قبضة السعودية، التي سيطرت على اقتصاد النفط العالمي طوال عشرات السنين، وحظيت بتأثير هائل في واشنطن".

وأدى هذا التحول، حسب بن، إلى استغلال الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، لهذه الطاقة الجديدة "من أجل التقرب من إيران، على حساب السعودية وإسرائيل، لكنه لم ينجح في إجراء تحول جذري في العلاقات مع طهران، باستثناء الاتفاق حول البرنامج النووي".

في المقابل، "اختار ترامب الدخول في خصومة مع إيران، وكسر التوازن الذي مارسه أسلافه منذ العام ١٩٤٨، بين القوة الإسرائيلية والقوة السعودية في السياسة الأميركية". وفي هذا السياق، اعترف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، "من دون الخوف من ردود فعل غاضبة من جانب دول الخليج، وتهديدات بالمقاطعة وحرق العلم الأميركي في العواصم العربية. كما أن ترامب لم يسارع إلى نشر خطة السلام الموعودة (صفقة القرن)، وطرح تنازلات إسرائيلية للفلسطينيين، أو تبني مبادرة السلام السعودية، مقابل محفزات لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو".

ولفت بن إلى أن نتنياهو تحدث لدى عودته إلى رئاسة الحكومة، عام ٢٠٠٩، عن "الأهمية السياسية لتقليص التعلق بالنفط، وحتى أنه شجع أبحاثا إسرائيلية لتطوير طاقة بديلة. وكان يأمل بأن الفطام عن النفط سيضعف القوة السياسية للعرب وتأثيرها على الدول الغربية. وتبين أن تحليله الإستراتيجي دقيق، لكن تقديرات التكنولوجية كانت متشائمة. وقد اعتقد حينذاك أن استقلالية الطاقة الأميركية بانتظاره، وأنه خلال ولايته ستتغير السياسة العالمية. والسخرية التاريخية هي أن الشارع المركزي الذي يقطع الجولان سمّيَ 'محور النفط'".

وشدد بن على أن اعتراف أميركي بـ"سيادة" إسرائيلية على الجولان لن يتبعه اعتراف من جانب الاتحاد الأوروبي ودول عظمى، وإنما سيتمسك هؤلاء بسياستهم، التي تمتنع عن أي تطبيع مع الاحتلال الإسرائيلين منذ حرب

العام ١٩٦٧، من دون اتفاق بين إسرائيل والعرب. إذ أن الكثير من الدول تقاطع منتجات المستوطنات، في الضفة الغربية والجولان أيضا.

لكن بن حذّر من تأثير إعلان ترامب على السياسة الإسرائيلية الداخلية. "سيكون للاعتراف الأميركي بضم الجولان تبعات بالغة التأثير. وسيصعد اليمين ضغوطه من أجل إحلال القانون الإسرائيلي على المنطقة C في الضفة الغربية، التي تتواجد فيها المستوطنات كلها وعدد قليل من السكان الفلسطينيين. وسيواجه نتنياهو وجهاز الأمن، الذين رفضوا حتى الآن ضما فعليا لهذه المنطقة وفضلوا سيطرة إسرائيلية زاحفة، صعوبة متزايدة في الادعاء أن 'العالم لن يسمح بذلك'. وسيسأل المستوطنون ومؤيدوهم لماذا يعترف ترامب بكتسرين وعين زيفان (مستوطنتين في الجولان)، وليس بأريئيل وبيت إيل (مستوطنتين في الضفة). فها هي إسرائيل غيرت في الجولان موقفها من تسوية إقليمية إلى ضم ونجح هذا الأمر. وعلى هذا سيدور النقاش السياسي أثناء ولاية الحكومة المقبلة. وستواصل إسرائيل الغرق في تخليد الصراع مع جيرانها، بدلا من البحث عن مخرج منه".

ترامب والجولان: هدية انتخابية بتوقيتها واستراتيجية في بُعدها

العربي الجديد . ٢٠١٩/٣/٢٣

لا يختلف اثنان في إسرائيل على أنّ إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن وجوب الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السوري المحتلة، هو أفضل هدية كان يمكن لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن يتوقّعها في التوقيت الحالي. إذ يأتي في أوج معركة انتخابية، يصارع فيها نتنياهو بالأساس لتفادي وصمه بالفاسد ومتلقي الرشاوى، والأخطر من ذلك، أن يكون قد أضرّ بالأمن الإسرائيلي، عبر موافقته على بيع ألمانيا لغواصات متطورة لمصر، خدمة لشركة الصلب والفولاذ "sea drift" التي يملكها ابن عمه الأميركي نتان ميلكوفسكي، والتي كانت لنتنياهو أسهم فيها قبل أن يبيعها عام ٢٠١٠ بأربعة ملايين دولار.

هذا كله يجعل إعلان ترامب هدية انتخابية من الدرجة الأولى؛ لأنه يزيح الأنظار عن إشكالية قضية الغواصات والعلاقة بشركة الصلب الأميركية، ويمنح نتنياهو تفوقاً سياسياً على خصمه الرئيسي، الجنرال بني غانتس، لجهة تأكيد صحة سياسته ورهانه المطلق على الإدارة الأميركية بقيادة ترامب. ولا يقف الأمر عند هذا الحد انتخابياً لجهة توقيته، فهو يستبق أيضاً الأسبوع الإسرائيلي المقبل في واشنطن، إذ يُنتظر أن يشارك نتنياهو وغانتس في المؤتمر السنوي لمنظمة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة "أيباك". وقد زاد ترامب في انسياقه وتجنّده لصالح نتنياهو بإعلانه أنه سيستقبل رئيس الحكومة الإسرائيلية في البيت الأبيض، بما يمنح الأخير نقطة إضافية يتفوّق فيها على خصمه غانتس، الذي سيكون عليه الاكتفاء بالمشاركة في مؤتمر "أيباك" ومخاطبة أعضاء المؤتمر من مختلف المنظمات اليهودية الصهيونية في الولايات المتحدة.

لكن رغم ذلك، فإنّ إعلان ترامب يتعدّى كلياً الهدية الانتخابية لجهة توقيته، إذ أشارت صحف إسرائيلية مختلفة، بينها "هآرتس" و"يسرائيل هيوم"، أمس الجمعة، إلى أنّ تبلور هذا الموقف في البيت الأبيض بدأ منذ أشهر عدة،

وكان يفترض أن يتم الإعلان عنه رسمياً بعد الانتخابات. وبالتالي، فإنّ إعلان ترامب يخدم عملياً المعركة الانتخابية لنتنياهو، ويتعدى ذلك، بحسب المحلل الإسرائيلي عاموس هرئيل، إلى تبنّي الرسائل السياسية لحزب "الليكود" بقيادة نتنياهو، بما ستكون له تبعات لاحقاً على مجمل المواقف الأميركية من قضايا الصراع الإسرائيلي العربي ككل. ومقابل هذا الإجماع على الهدية الانتخابية لنتنياهو، فإنّ تصريح ترامب ينبئ عملياً باتّباع سياسة أميركية ثابتة تحت إدارته، تتبنّى المواقف الإسرائيلية كلياً في المرحلة الحالية، وهو ما قد يكلف نتنياهو لاحقاً، موقفاً يضطره للقبول بالخطة الأميركية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، المعروفة بـ"صفقة القرن"، والتي يعتزم ترامب طرحها بعد الانتخابات الإسرائيلية المقررة في التاسع من إبريل/ نيسان المقبل.

التحولات في الموقف الإسرائيلي

ولا يمكن عملياً فصل هذا التطور الأميركي عن التحوّل في الموقف الإسرائيلي، الذي كان حتى آخر جولة مفاوضات إسرائيلية – سورية في العام ٢٠١٠، ينطلق دائماً من مبدأ الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان، مقابل سلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات بين الطرفين.

ويعيد هذا إلى الأذهان حقيقة أساسية في النظرة المختلفة، إسرائيلياً، لكل مسألة احتلال الجولان والبقاء فيه وعدم الانسحاب منه. فلغاية اليوم، لم يتعدَ عدد المستوطنين الإسرائيليين في الجولان ٢٦ ألف مستوطن، على الرغم من إقرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي تحت رئاسة مناحيم بيغن عام ١٩٨١، قانوناً لتطبيق القانون الإسرائيلي في الجولان، كخطوة أولية نحو الضم الكلي. وعلى مدار الفترة الممتدة منذ العام ١٩٩٢ ولغاية العام ٢٠١٥، عمد كل المتنافسين على رئاسة الحكومة الإسرائيلية، بدءاً من إسحاق رابين عام ١٩٩٢ وحتى نتنياهو نفسه، بما في ذلك في أوج عمليات التفاوض مع سورية، إلى التعهّد بعدم الانسحاب من الجولان بأي حال من الأحوال، فيما كان الرأي السائد إسرائيلياً أن هذه الوعود ليست أكثر من وعود انتخابية.

وبالفعل، وعلى الرغم من هذه الوعود، فقد كانت القناعة الراسخة إسرائيلياً ودولياً، أنه لا يمكن التوصّل لمعاهدة سلام بين سورية وإسرائيل، من دون انسحاب إسرائيلي كامل من الجولان، مع خلاف غير جوهري على ترسيم الحدود بين الطرفين. وقد أثبتت "وديعة رابين" (التي تقول دمشق إنها تتضمن تعهداً إسرائيلياً بالانسحاب إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧ والتخلي عن هضبة الجولان وإعادتها لسورية) وما تبعها من جولات مفاوضات إسرائيلية – سورية، أن التصريحات الانتخابية هي للاستهلاك، وأنّ الحكومات الإسرائيلية، اليمينية واليسارية، تدرك أن لا بديل عن انسحاب كامل من الجولان مشروط بترتيبات أمنية مشددة، خصوصاً في ظلّ عدم اعتراف الولايات المتحدة بتطبيق القانون الإسرائيلي على الجولان.

هذا الوضع العام تغيّر عملياً عام ٢٠١٥، عندما بدأت حكومة الاحتلال الإسرائيلي برئاسة نتنياهو، بطرح موقف جديد، مدفوعة بضعف نظام بشار الأسد من جهة، بعد أربع سنوات من الثورة السورية وتدهورها إلى حالة حرب أهلية، صار فيها النظام متعلقاً كلياً بالدعم الإيراني والروسي له، ومن جهة أخرى، بنسج الخيوط الأولى للتنسيق العسكري بين إسرائيل وروسيا. موقف نتنياهو قام بداية على التصريح بأن الجولان، مهما كان شكل النظام أو التسوية في سورية، يجب أن يبقى تحت السيادة الإسرائيلية. وبحسب "يسرائيل هيوم"، فإنّ إعلان ترامب أواخر

العام الماضي قراره بسحب القوات الأميركية من سورية، كان المحفز الرئيسي لمطالبة نتنياهو بشكل فعلي لترامب بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان.

ومع أن روسيا أعلنت مواقف رافضة لهذه التصريحات، إلا أنّ حكومة نتنياهو، وبشكل خاص سكرتير الحكومة تسفي هاوزر، بدأ بتطوير خطاب الضم وفرض السيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل كلياً، وليس فقط تطبيق القانون الإسرائيلي في الجولان. وانضم رئيس حزب "يش عتيد" يئير لبيد، إلى الجهد الدبلوماسي في هذا المضمار، وباقي الأحزاب الإسرائيلية الأخرى، من باب المزايدة الحزبية والسياسية الداخلية.

وعلى الرغم من الترحيب الذي أبداه نتنياهو وحكومة الاحتلال بتغريدة ترامب، مساء أول من أمس الخميس، حول الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، إلا أنّ القنصل الإسرائيلي السابق في نيويورك، ألون بنكاس، شكّك في مقالة نشرها في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، بالفائدة المرجوة من مجرد الإعلان. ورأى أنّ الإعلان من شأنه أن يأتي بالضرر لأنه يثير "قضية باتت تصبح مفهومة ضمناً"، ومن شأن إثارتها أن تشعل المعارضة لها، خصوصاً أن كلام ترامب على "تويتر" كان يمكن أن يكون مثلاً اعترافاً باحتلال روسيا لأجزاء من أوكرانيا، أو أي حالة احتلال مشابهة، بحسب بنكاس.

ووفق القنصل الإسرائيلي السابق، فإنّ تصريح ترامب أو تغريدته على "تويتر"، تتناقض مع حقيقة أن الولايات المتحدة وقّعت على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧، الذي يدعو للانسحاب من الأراضي المحتلة، و٤٩٧ عام ١٩٨١ الذي يعتبر تطبيق القانون الإسرائيلي على الجولان باطلاً.

وفي هذا السياق، أشار مستشار نتنياهو السابق، وأحد أعضاء فريق المفاوضات الإسرائيلية مع سورية، مرتين، البروفيسور عوزي أراد، إلى أنّ "التصريح نفسه مهما كان جميلاً، إلا أنّ السؤال يبقى هو: هل ستمضي إدارة ترامب قدماً نحو قوننة هذا التصريح في قانون يسنّه الكونغرس الأميركي؟"، وهذا في نهاية المطاف مرهون بوضع ترامب الداخلي وبالتوازنات داخل الحلبة السياسية الأميركية.

لكن مع ذلك، فإنه ستكون لإعلان ترامب تداعيات لجهة الترتيبات المستقبلية في سورية، وسط تساؤلات عما إذا كان سيتم التلويح بهذا الموقف لتهديد النظام بقبول شرط نتنياهو في جولة المفاوضات الأخيرة في العام ٢٠١٠، بأن تقطع سورية أي علاقة لها مع كل من إيران و"حزب الله"؟ وهل سيكون التراجع عن التصريح بسيادة إسرائيل على الجولان، مقابل تعهّد سوري بالدخول في "صفقة القرن" التي يدور الحديث عنها، مع الاتجاه نحو قبول اقتراح إسرائيلي تحدث عن إدخال بند تبادل الأراضي إلى معاهدات واتصالات مستقبلية، بين سورية وإسرائيل، يقوم على أن يعوّض الأردن سورية عن أراضٍ تبقى تحت السيادة الإسرائيلية، فيما تعوّض السعودية الأردن عن هذه الأراضي. علماً أن "هآرتس" ذكرت أن هذا المقترح كان قد رُفض من سورية في جولة المفاوضات الأخيرة بينها وبين إسرائيل في عهد نتنياهو عام ٢٠١٠، والتي قطعها إلى غير رجعة اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١.

يعني هذا أنّ الملف السوري ومصير هضبة الجولان يدخل الآن في المسار نفسه الذي دخلته الضفة الغربية المحتلة، لجهة "الركون إسرائيلياً" إلى عدم وجود شريك سوري في المفاوضات، بما يتيح نسخ تجربة تكريس الاستيطان الإسرائيلي وفرض الحقائق على الأرض، بانتظار تحويل الجولان مستقبلاً إلى "منطقة متنازع عليها"،

مرشحة لأن تبقى كذلك مثلها مثل بؤر نزاع حدودية أخرى في العالم، والتلويح بمقترح تبادل أراضٍ مقابل إبقاء مستوطنات إسرائيلية في قلب الجولان. وهو ما يذكّر اليوم بما يسمى بـ"الكتل الاستيطانية" الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة وحول القدس، ومقترحات تعديل حدودي وتعويض أراضٍ مقابل إبقائها في مكانها، بعدما كان المطلب الأولي والشرط الأساسي تفكيك المستوطنات كلياً.

هروب من الاستحقاق الفلسطيني

وفي السياق ذاته، كشف البروفيسور الإسرائيلي إيتمار رابينوفيتش، الرئيس السابق للفريق الإسرائيلي المفاوض مع سورية، في تقرير موسع في صحيفة "هآرتس"، أن إسحاق رابين كان قد اتجه نحو المسار السوري فقط لأنه أراد الهروب من المسار الفلسطيني، ظناً منه أنّ الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، غير صادق في نواياه، وأن "وديعة رابين" كانت موجّهة إلى وزير الخارجية الأميركي الأسبق، وارن كريستوفر، لتُعرض على السوريين في حال تعهدوا بالتوقيع. والشيء نفسه فعله نتنياهو، عندما اتجه للتفاوض بوساطة تركية عام ٢٠٠٨ هرباً من الضغوط الأميركية في المسار الفلسطيني.

وأبرز رابينوفيتش جانباً آخر في المفاوضات حول جدية نوايا رابين وشمعون بيريس حينها، قائلاً إنّ "بمقدور نتنياهو اليوم أن يعتمد حجج رابين وبيريس وإيهود براك نفسها... لقد تعهدوا بالمفاوضات ولم يتعهدوا بنتائجها". وطرح مثلاً: "شراء تذكرة قطار تصل محطتها الأخيرة إلى السلام، لكن بمقدور الراكبين أن ينزلوا قبل الوصول إلى المحطة الأخيرة".

وهذا كله كان قد اختصره رئيس الحكومة الإسرائيلية الراحل، إسحاق شامير، في تفسيره لقبوله بالمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١، بقوله: "نحن ذاهبون للمفاوضات، سنبحث كل شيء لكن لا يعني أن نقبل كل شيء"

مهاتير محمد يهاجم إسرائيل ويصفها بـ"دولة لصوص"

الأناضول ـ ٢٠١٩/٣/٢٣

شن رئيس الوزراء الماليزي، مهاتير محمد، هجوماً على إسرائيل، واصفاً إياها بأنها "دولة لصوص".

وقال مهاتير محمد، في تصريحات من إسلام أباد، بثتها القنوات التلفزيونية الباكستانية، مساء الجمعة، إن "إسرائيل لا تلتزم بالقوانين الدولية، وتواصل أنشطة الاحتلال والاستيطان في الأراضي الفلسطينية".

وأضاف: "لسنا ضد اليهود، ولكن لا يمكننا الاعتراف بإسرائيل بسبب احتلالها للأرض الفلسطينية".وتابع قائلاً "لا يمكنك الاستيلاء على أراضي الآخرين، وإقامة دولة عليها، وكأنك تعيش بدولة لصوص".

وتاتي هذه التصريحات متزامنة مع رفض دولي واسع لتصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بشأن الاعتراف بـ"السيادة" المزعومة لإسرائيل على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، والتي اعتبرت الموقف الأمريكي "انتهاكا سافرا" للقرارات الدولية.

وبدأ مهاتير الخميس، زيارة رسمية إلى باكستان، تستمر ٣ أيام، يلتقي خلالها رئيس البلاد عارف علوي.
ومن المقرر أن يوقع الجانبان على هامش الزيارة اتفاقيات استثمار بقيمة ٩٠٠ مليون دولار.

عقوبات أميركية على ١٤ باحثا إيرانيا و١٧ كيانا في المجال النووي

فرانس برس . ٢٠١٩/٣/٢٢

أعلنت الولايات المتحدة الأميركية أنها فرضت الجمعة عقوبات على باحثين ايرانيين في الطاقة النووية، موضحة أن هذا الإجراء هو بمثابة تحذير للباحثين الشبان من مغبة الاقتداء بهم.
وقال وزير الخارجية مايك بومبيو "سنكون متشددين جدا في تصميمنا على منع ايران من التحرك لتطوير اسلحة دمار شامل".
وكان وزير الخارجية الأميركي يقوم الجمعة بزيارة إلى بيروت.
أما المعنيون بهذه العقوبات فهم ١٤ شخصا و١٧ كيانا.
وتبدي وزارة الخزانة الأميركية قلقا ازاء نشاطات "منظمة الابحاث الدفاعية الجديدة" التابعة لوزارة الدفاع الإيرانية والتي تعتبر واشنطن أنها قد تستأنف بعض البرامج التي تعتبرها الادارة الاميركية غبر مقبولة.
وأعلن مسؤول أميركي كبير طلب عدم الكشف عن اسمه أن الولايات المتحدة تنوي "مواصلة استهداف منظمة الأبحاث الدفاعية الجديدة، وتراقب ما إذا كانت استأنفت العمل في برامج مجمدة".
وتابع ان الهدف من العقوبات "تعقيد مهمة توظيف الجيل الجديد من العلماء الذين يعملون في مجال انتاج اسلحة نووية غير قانونية".

بومبيو: سنعلن خطتنا للسلام قريبا ونأسف للتساهل في كبح «حزب الله»

وكالات انباء .٢٠١٩/٣/٢٣

قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، ، إن بلاده ستعلن قريبا خطتها للسلام بين فلسطين وإسرائيل، معربا عن الأسف بسبب تساهل الإدارات السابقة بالولايات المتحدة في كبح جماح «حزب الله» اللبناني.
جاء ذلك خلال مقابلة مع فضائية «العربية» السعودية تم بثها اليوم.
ووصل بومبيو إلى لبنان، الجمعة، قادما من إسرائيل، في إطار جولة شرق أوسطية بدأها الثلاثاء الماضي من الكويت.
وعن الرؤية الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط، قال بومبيو: «نريد حياة كريمة للفلسطينيين ولأبنائهم وأحفادهم، حياة خالية من العنف».

وأضاف: «الصراع سيحل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والولايات المتحدة ستعلن قريبا عن رؤيتها»، في إشارة إلى خطة السلام المعروفة إعلاميا بـ»صفقة القرن».

و»صفقة القرن»، هي خطة سلام تعدها الولايات المتحدة، ويتردد أنها تتضمن «إجبار الفلسطينيين على تقديم تنازلات مجحفة لصالح إسرائيل»، في وقت يقطع الفلسطينيون اتصالاتهم مع البيت الأبيض بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في ٢٠١٧، اعترافه بالقدس «عاصمة أبديةً لإسرائيل».

وقال الوزير الأمريكي: «عندما نطرح خطتنا لحل الصراع سيرى العالم كيف نفكر»، نافيا تدخله في الانتخابات الإسرائيلية بظهوره مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وزيارة القدس.

والخميس، زار بومبيو –رفقة نتنياهو والسفير الأمريكي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان– حائط البراق في القدس المحتلة، وتجولوا في الأنفاق التي حفرتها إسرائيل في البلدة القديمة من القدس.

ومتطرقا إلى الوضع في لبنان التي يقوم بزيارتها حاليا ضمن جولته بالمنطقة، قال الوزير الأمريكي: «نأسف على تساهل إداراتنا السابقة في كبح جماح حزب الله».

وتابع: «حزب الله منظمة إرهابية، ونحن بكل وضوح في إدارتنا نسمي الأشياء على حقيقتها. أنا نادم على أنه في العقد الأخير لم تفعل الإدارات الأمريكية المتعاقبة ما هو كاف ولم توضح توقعاتنا في هذا الملف».

وقلل من إمكانية نجاح الحكومة اللبنانية في ظل وجود «حزب الله» بها، قائلا: «نريد الأفضل للشعب اللبناني ونعرف تاريخه.. لبنان كان قوة اقتصادية ناجحة ويمكنه تحقيق ذلك مجددا لكن ليس بمشاركة إرهابيين في الحكومة وليس عندما يحتل الإرهابيون مناطق لوضع الصواريخ الموجهة تجاه إسرائيل».

وأكد بومبيو أن ذلك «يشكل خطرا على لبنان واللبنانيون يعلمون ذلك.. ما يحتاجون له هو الدعم الخارجي لمساعدتهم وتوضيح وجهات النظر».

وفي الشأن اليمني، أوضح أن «الحوثيين لا يعملون إلا بإيعاز من المرشد الإيراني علي خامنئي وقائد فيلق القدس قاسم سليماني (..) على الحوثيين أن يعرفوا أنهم لن ينتصروا».

وأوضح الوزير الأمريكي أن الضغط على إيران سيجبر الحوثيين على الالتزام باتفاق السويد، مشيراً إلى أنه «لم نفشل في تحدي نفوذ إيران في العراق وسوريا واليمن».

وحول الوضع في سوريا، أوضح بومبيو أن الإبقاء على ٤٠٠ جندي أمريكي في سوريا هو لمحاربة تنظيم «داعش» والتنظيمات الإرهابية الأخرى.

غزة.. الحرب المؤجلة

يونس السيد . الخليج . ٢٠١٩/٣/٢٣

ليست المرة الأولى التي تهدد فيها «إسرائيل» باجتياح قطاع غزة، وبالتأكيد لن تكون الأخيرة؛ لكن أن تعلن «إسرائيل» عن مصادقة مجلسها الوزاري المُصغر (الكابينت) على خطة لإعادة احتلال قطاع غزة بالكامل؛ فذلك يدخل في حسابات أخرى معقدة قد يكون في مقدمتها عامل إعادة ترميم قوة الردع «الإسرائيلية»، ووضع الفلسطينيين في دائرة الضغوط المستمرة؛ لتحقيق مكاسب سياسية، وثنيهم عن مواصلة المقاومة.

اللافت أن الإعلان «الإسرائيلي» جاء مباشرة عقب إطلاق صاروخين من قطاع غزة على «تل أبيب»، سواء كان عن طريق «الخطأ» أو كان متعمداً كما تشكك وسائل الإعلام «الإسرائيلية»، وإن كانت هذه الوسائل قد شددت على أن الخطة لا علاقة لها بقصف «تل أبيب». كما أن الرد «الإسرائيلي»، بحسب هذه الوسائل كان «باهتاً»، أكثر منه رداً مناسباً على قصف مدينة بهذا الحجم، في ظرف كان يجب أن يكون الرد أكثر قوة؛ ما يعني الامتناع عن الانجرار إلى خوض حرب شاملة مع قطاع غزة. وبالتالي فإن الإعلان عن هذه الخطة يحمل أهدافاً ومضامين أخرى، على الرغم من أن «إسرائيل»، من حيث المبدأ، دائماً ما تضع الخطط البديلة والاستراتيجية مع المحيط، لكن في هذه الحالة، يبدو أنها تحمل سمات «الحرب المؤجلة»، خاصة وأنها اقترنت بعبارة «إذا دعت الحاجة إلى ذلك»، ما يعني أيضاً إمكانية إلغائها، من دون التخلي عن استثمارها في غايات أخرى، لعل في مقدمتها مفاوضات التهدئة، ووضع الجانب الفلسطيني أمام خيار إما التخلي عن شروطه وتقليص مطالبه بشأن رفع الحصار ما أمكن، وإما مواجهة خيار الحرب الشاملة في حال فشل المفاوضات، أي زرع سيكولوجية الخوف في الوعي الفلسطيني، وهو أمر لا يبدو ممكناً؛ نظراً للتجربة الفلسطينية الطويلة، وارتفاع منسوب الإرادة لديهم في المقاومة ومواجهة الاحتلال، كما في عملية سلفيت في شمال الضفة الغربية، على عكس الاحتلال الذي يسعى لترميم قدرته على الردع التي تآكلت أكثر فأكثر بعد قصف «تل أبيب» وفشل أجهزته الاستخباراتية في الضفة.

ما هو ثابت حتى الآن، هو عزوف قوات الاحتلال عن خوض الحرب الشاملة، ليس فقط بسبب اقتراب موعد الانتخابات «الإسرائيلية» التي أصبحت على الأبواب، أو بسبب وجود حافز لدى الفلسطينيين للرد بقوة على أي عدوان «إسرائيلي»، وإنما لعدم جاهزية جيش الاحتلال لخوض حرب برية وتوغلات في أماكن مكتظة بالسكان قد تكلفه الكثير من الخسائر البشرية، وعدم وجود أي ضمانة لنجاح مثل هذه الحرب تماماً كما حدث في الحروب السابقة، ناهيك عن إمكانية اتساع نطاق هذه الحرب، إن حدثت؛ إذ من الممكن أن تتمدد إلى الوسط والشمال، وهو ما لا يقوى الاحتلال على مواجهته في المرحلة الراهنة.

وما يعزز هذا القول سلسلة التقارير الصادرة عن قادة عسكريين في جيش الاحتلال وتصريحات ومواقف لضباط كبار ومتقاعدين، تؤكد عدم جاهزية الجيش «الإسرائيلي» لخوض حرب برية.

بهذا المعنى، فإن الإعلان عن خطة احتلال غزة، يبقى هدفاً حبيس الأدراج، سيسعى جيش الاحتلال لتحقيقه عندما تسنح له الظروف المناسبة؛ ولكنه يزيد الفلسطينيين إصراراً على المقاومة ومواجهة الاحتلال والعمل على إفشال كل صفقات التسوية المشبوهة.

توجهات متوقعة بشأن حماس وغزة

عدلي صادق . العرب اللندنية . ٢٠١٩/٣/٢٣

مع استغراق الوعي الجمعي الفلسطيني، في التأسي على ما فعلته حماس في غزة، من الطبيعي أن يبتعد التركيز عن الذي يجري تحضيره لغزة ولحماس معا. فقد أصبح من شبه المؤكد أن وصفة خلاص غزة لدى من يريدون حل إشكاليتها، تتطلب بعض التغييرات الدراماتيكية، التي ستُقاد إليها حماس، مثلما قيدت فتح إلى مثيلاتها، بدءا من عملية الإفراغ من المحتوى الثوري المؤسساتي، وانتهاء بالتفاوض على كيفية سحب ما يسمى السلاح من المقاومين في الضفة وملاحقتهم إن رفضوا تسوية أوضاعهم الأمنية.

على هذا الصعيد المتعلق بحماس، تختلط الترجيحات وكلها حمّالة أوجه. ولعل المدركين لحقيقة أن الأمور ذاهبة في اتجاه الإلحاح على سحب السلاح الثقيل، يتحضرون لاختيار صيغ الكلام التبريري مستفيدين من تفوقهم الخطابي، بينما الأوجب، كان ولا يزال هو التحضر لمقاومة المآل الذي يريده المحتلون وسوى المحتلين، لحركة حماس. وكيف يكون الاستعداد، إن لم يكن بقوة الجماهير والقوى السياسية والاجتماعية وبالشباب الذين أثخنتهم بالجراح.

ربما يستبعد البعض أن يكون هذا السيناريو مطروحا مثلما استبعدوا قبل نحو عشرين سنة، أن يخترق الإسرائيليون جبهة الفلسطينيين ويستفيدوا من فوضى الاستراتيجيات، ومن اختلال التوازن بين العسكرة وضرورات التلاحم الشعبي والتوافق الوطني. فعندما رفض الزعيم الشهيد ياسر عرفات الحل الإسرائيلي الذي تدعمه واشنطن كانت نقطة الضعف في جبهته تتمثل في السجال الداخلي والمزايدات. فهذه ساعدت على وضع الرجل أمام الاختيار الصعب لواحدة من اثنتين: إمّا الخضوع وبيع التضحيات الفلسطينية بثمن أقرب إلى المجّان استجابة لشروط شارون، وإمّا الصمود مرّة أخرى وستكون المرة الأخيرة. اختار الرجل الثانية وقضى على درب الراحلين الكرام من رموز الشعوب والأمم.

كان طبيعيا أن يرفض "الختيار" الاستجابة لمطالب شارون الذي كان يريد حسب لغته وأوصافه: تنفيذ حملة اعتقالات شاملة وتجريد جميع الفصائل من أسلحتها، وأن تكون إسرائيل وحدها الجهة المخوّلة بتعريف الإرهاب وجمع الأسلحة الفلسطينية وتدميرها برعاية أميركية والتعهد بعدم تكرار العمليات الانتحارية، وضمان ذلك عن طريق خطة أمنية دائمة يكون الضباط الإسرائيليون جزءا من هيكلية تنفيذها، وإنهاء كل أشكال التحريض ضدّ إسرائيل، في المساجد ووسائل الإعلام، كما في الكتب المدرسية وشاشات التلفزة الدولية. عندما رفض ياسر عرفات هذه الشروط، أعلن جنرالات إسرائيل عن عزمهم تغييبه سريعا، وقالوا إنه يمثل بالمؤسسات الفلسطينية التي معه العقبة الكأداء.

حين نتأمل اليوم شروط شارون التي رفضها عرفات، نتبين إلى أي مدى نجحت تطبيقاتها على الفلسطينيين. ولم تكن التطبيقات ستحقق مثل هذا النجاح، لو أن الطيف الفلسطيني حافظ على نفسه، وتوافق على استراتيجية عمل وطني واحدة، منطقية ومعقولة وفيها عناصر القوة السياسية.

في هذا السياق لم تتوقف حركة الإفراغ لمحتوى الحركة الوطنية الفلسطينية، وإطلاق العنان للسجال المرير، لإفراغ المشهد الفلسطيني من الأحياء المبجلين، وفي هذا السياق ركز منخرطون من كل الأطراف، على ممارسة لعبة الكلمات المتقاطعة من التشكيك والتخوين، ليصبح الفلسطينيون بالمحصلة، شعبا ليس فيه محترم واحد لم يأته الباطل اللفظي من يمين أو شمال. لقد أدخل الطرفان، عباس وحماس، الفلسطينيين إلى سجال يلدُ سجالا، وذهبا بهم إلى خيبة تلد أخرى، وكل طرف يزعم العفة والرشاد لنفسه، وضاعت رؤية الحقائق من حولنا، وحلت المكابرة والأوهام، لتتداعى إحباطات السياسة وإحباطات المقاومة.

المشهد اليوم يمثل محض دليل إضافي على حقيقة أن طرفي الخصومة شغوفان بالتشظي والبغضاء، وأنهما يتيحان لخطط التصفية أن تتوغل. فبدل أن تسعى حماس إلى وحدة الشارع السياسي، تندفع إلى ضربه بالهراوات وإلى زيادة الشرذمة في المجتمع، وإلى الممارسات التي أجاد المعلقون الحياديون والمؤرخون الموضوعيون في تعريتها، وذلك علما بأن إسرائيل لن تكتفي لاحقا بالهدنة، فمطلب تسليم السلاح الثقيل وارد، ومصلحة الشعب الفلسطيني في الحفاظ على القدرة العسكرية المتاحة، وبالتالي فإن مصلحة حماس التي تمتلك السلاح الثقيل، كسب محبة الشارع وليس كراهيته، لكي لا يقول الناس في اللحظات العسيرة: وماذا عن السلاح الخفيف، أيضا؟

أحداث غزة...خطيئة حمساوية أم جزء من "صفقة سياسية"!

حسن عصفور . أمد . ٢٠١٩/٣/٢٣

دون الالتفات كثيرا لرواية معيبة أصدرتها حركة حماس، لتبرير جريمتها الأمنية ضد شباب حراك "بدنا نعيش"، فإن المشهد في قطاع غزة، يتطلب قراءة من زوايا مختلفة لتلك الأحداث على ضوء التطورات المتلاحقة في المنطقة.

منذ انطلاقة "هبة الغضب" الشبابية في حراك هو الأول بعد الانقلاب الأسود ١٤ يونيو ٢٠٠٧، وقيادة حماس تصر ان تذهب الى المعالجة الأمنية بحدها الأقصى، وتصم الآذان لكل ما قدم لها، علها تقف وتفكر ماذا بعد، وهل حقا يمكن للمعالجة الأمنية أن تحقق لها "نصرا مبينا" على من قرر ان لا يموت جوعا، وان يكسر الحصار المركب والتجويع المنظم...

منذ أن اختارت حماس، الحل الأمني لمعالجة الحراك، وهي محكومة بهاجس خوف حقيقي من تطور الهبة، وتعمل بكل السبل أن تضع لها "أهدافا غير أهدافها"، وتستخدم كل أدواتها لتشويه جوهر المطالب وتحويلها من "إنسانية" الى "سياسية" كي تصنع سيناريو لـ "مؤامرة" تمنحها "الحق" في الحل الأمني...

محاولة تسييس الحراك هدف لطرفي النكبة الانقسامية، وليس هدفا لمن خرج رفضا للموت قهرا وجوعا، فحماس لها مصلحة كلية بأن تتلاعب بجوهر المطالب، وتذهب الى ان الهدف هو "إسقاط حكمها" وطبعا تصل السخرية الى ذروتها عندما تعتبر هبة الغضب هدفها "إسقاط سلطة المقاومة"، وهنا تكمن الطامة الكبرى، حيث التعريف للمقاومة سيكون لاحقا، من مع حماس مقاوم ومن ليس معها غير مقاوم. معيار المقاومة الجديد لحركة حماس ليس من يقف ضد المشروع الأمريكي – الإسرائيلي...تعريف حمساوي يمثل بداية لما سيكون مستقبلا.

فيما تذهب سلطة الحكم المحدود في رام الله، الدفع بكل ما لها من أثر لتصنع "معركة شعبية" لـ "إسقاط حكم حماس"، وهي التي تحدث عن ذلك قبل هبة الغضب جوعا، في مسلسل تصريحات بدأها رأس السلطة محمود عباس، مرورا بكل من نطق من عناصر تلك السلطة محدودة الحكم والأثر...

طرفي النكبة الوطنية يبحثان "تسييس هبة الغضب" كل بحساب لما سيكون، كمقدمة للصفقة الشاملة لترتيبات في القدس والضفة وقطاع غزة.

أن تستبق قيادة فتح (م٧)، وسلطة الحكم المحدود هبة الغضب بحرب تصريحات تتحدث عن "إسقاط حكم حماس"، وهي التي لا تملك ان تسقط حجرا على جيب لجيش قوات الاحتلال يقتحم منزل رئيسها عباس، وتتجاوب معها وسريعا جدا قيادة حماس، فنحن هنا أمام حدث لا يمكن ان يكون "توافق الصدفة".

منذ أشهر، وصفقة ترامب الإقليمية تأخذ منحنيات تنفيذية بشكل أو بآخر، بعيدا عن "جعجعة الكذب" الرافضة، وفي الآونة الأخيرة، نشرت وسائل الإعلام العبرية سلسلة من التقارير تتحدث عن "الملامح الغزية" في تلك الصفقة، والمرتكزة أساسا الى خلق كيان سياسي خاص" في قطاع غزة تحت حكم حماس، صفقة "نزع السلاح الثقيل مقابل رفع الحصار" تتلخص في:

١-مطالب إنسانية – اقتصادية، تبدأ تنفيذها تدريجيا، بحيث تشمل:

– توسيع مساحة الصيد

– تشغيل ٩٠ ألف عامل

– تشغيل خط كهرباء يزود القطاع "بحجم كبير".

– إنشاء "مناطق بنفسجية" في معبر إيرز – بيت حانون؛ لإبرام صفقات تجارية، وزيادة عدد التصاريح للتجار للخروج من القطاع.

– فتح معبر كارني (المنطار)، ولاحقاً إنشاء منطقة صناعية في معبري المنطار وبيت حانون.

– انشاء منطقة أمنية على طول السياج الفاصل بعمق ٣٠٠ م داخل قطاع غزة.

– استمرار تحويل المنحة المالية القطرية، بوتيرة ٣٠ مليون دولار شهرياً.

مقابل أن تسيطر حماس على الوضع الأمني...وتصل الى "تفاهمات التهدئة الشاملة".

٢– العمل على تنفيذ القسم الأمني السياسي من الخطة وتشمل:

* إبقاء الشأن الداخلي في غزة لحماس والتنظيمات تحت "كيان سياسي".

* إبقاء الأمن في القطاع تحت سيطرة حماس.

* تجريد قطاع غزة من كافة الأسلحة الثقيلة، والإبقاء فقط على الأسلحة الخفيفة الصغيرة وسيكون استخدامها تحت نطاق محدود، وسيخضع لآلية رقابة صارمة.

* رفع الحصار الشامل عن قطاع غزة، ويتم إخراج مشروعات إلى حيز التنفيذ، في مجالات البنية التحتية، والتشغيل، والاقتصاد، والصحة والتربية والتعليم، بتمويل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول عربية.

* فتح طريق بحري إلى ميناء غزة، تسمح في المرحلة الأولى بتصدير واستيراد بضائع بشكل مباشر إلى القطاع.

وتشير المصادر الى ان تسوية كهذه يمكن تنفيذها في غضون ٣ إلى ٥ سنوات.

تلك هي ملامح خطة سياسية يتم تجهيزها، تتناسق مع خطة ترامب، مع خطة التقاسم الوظيفي في الضفة الغربية، لتشمل ٤٠% لإقامة "كانتونات الحكم الذاتي"، و١٠ – ١٥ للضم الشامل الى إسرائيل، وما تبقى مناطق استثمار اقتصادي مشترك.

وقضية القدس لم يعد بها اسرار كثيرة فالتهويد والضم هو جوهر ما يتم عرضه، ومؤخرا تحدث وفد أوروبي تفصيلا لبعض أهل القدس عن ذلك.

السؤال، هل ما حدث في قطاع غزة هو مقدمة لتنفيذ تلك الخطة السياسية – الأمنية، أم هو خطيئة سياسية... الخطيئة مهما كبرت يمكن أن نجد لها حلا سياسيا، اما لو كانت جزءا من صفقة فلها موقف مختلف وجذريا...ننتظر ردا من قيادة حماس قبل الذهاب بعيدا!

الخطوة التالية: ضم الضفة الغربية

عريب الرنتاوي ـ الدستور ـ ٢٠١٩/٣/٢٣

أدرك اليمين الإسرائيلي قبل غيره، وأكثر من غيره، أن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على «الجولان»، ليس في واقع الحال، سوى «توطئة» و»خطوة أولى وحاسمة» على طريق الاعتراف بضم الضفة الغربية ... هذا ما باح به رئيس الكنسيت اليميني يولي أدلشتاين تعقيباً على «تغريدة» ترامب المتعلقة بالهضبة السورية المحتلة.

أدلشتاين، تلميذ نجيب في مدرسة مهيمنة على المشهد الإسرائيلي، لا تؤمن بحل الدولتين، وتعتبر قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، تهديداً «وجودياً» لدولة الاحتلال والاستيطان، مدرسة تؤمن بإسرائيل الكبرى، ولا ترى بين نهر الأردن وشرقي المتوسط سوى «دولة جميع أبنائها اليهود» ... أدلشتاين، ليس سوى واحد من «رهط» الزعماء اليمينيين الإسرائيليين، الذين لا يرون حقاً لغير اليهود في تقرير المصير فوق فلسطين الانتدابية.

خطاب هؤلاء، لم يكن يجد رواجاً في واشنطن، إلى أن جاءت إدارة ترامب محمولة على أكتاف «اللوبي إياه»، ومدعمة بأصوات «انجيلية» متطرفة، حيث صار بالإمكان إتمام «عقد القران» بين اليمين الصهيوني المتطرف واليمين الشعبوي الأمريكي الأكثر تطرفاً، أما «جوائز الترضية» التي جرى توزيعها في هذا المناسبة التاريخية النادرة، فكانت القدس والأونروا واللاجئين و»رأس منظمة التحرير» من قبل، واليوم الجولان، وغداً الضفة الغربية من بعد.

النبوءات السوداء لهذا المعسكر، لا تندرج في سياق «التمنيات» و»الأوهام»، لقد تتبعوا لحظة بلحظة خطابات كوشنير – جرينبلات – فريدمان، فلم يجدوا فيها ولو من باب زلة اللسان، عبارات من نوع: دولة فلسطينية أو «حق تقرير المصير» للفلسطينيين ... حتى أن السفير فريدمان، لم يتردد في التأكيد رسمياً، بأن خطة ترامب للسلام في المنطقة، لا تلحظ قيام دولة فلسطينية، بل حكم ذاتي يتطور لخدمة احتياجات الفلسطينيين ورفاههم؟!

ليس مهماً، أن تنسجم قرارات ترامب مع مقررات الشرعية الدولية، فهو ضرب بها عرض الحائط في القدس والجولان، لم يأبه بالقرارين «المؤسسين» لعملية السلام: ٢٤٢ و٣٣٨، ولا بالقرار ٤٩٧ الخاص برفض ضم الجولان ... ولن تهمه السلة الطافحة بالقرارات الأممية حول مختلف أوجه القضية الفلسطينية وجوانب الحق الفلسطيني ... الدولة الأعظم، تتصرف كدولة مارقة وخارجة على القانون الدولي.

لم يهتم ترامب بمواقف تسعة رؤساء أمريكيين سبقوه إلى البيت الأبيض منذ احتلال الجولان عام ١٩٦٧، جونسون، نيكسون، فورد، كارتر، ريغان، بوش الأب، كلينتون، بوش الابن وأوباما ... ولم يلتفت إلى حقيقة أن خمسة رؤساء حكومات إسرائيليين سبق وأن عرضوا إعادة الهضبة السورية المحتلة إلى سوريا نظير معاهدة للسلام وتطبيع للعلاقات (رابين، بيريز، باراك، أولمرت ونتنياهو نفسه) ... لم يأبه الرجل لكل هذه المعطيات

والحقائق التاريخية الصلبة، فهو معني فقط بالتجديد لنفسه لولاية ثانية، وبتمكين معسكر اليمين الإسرائيلي من الفوز في انتخابات الكنيست الحادي والعشرين في نيسان المقبل.

بقراراته الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس والجولان، يكون ترامب وإدارته قد زرعا بذور جولات جديدة من العنف والصراع في المنطقة، سيما وأنها تأتي مترافقة مع سياسات أكثر فظاظة وعدوانية، تجاه سوريا ومن خلفها إيران، ومحاولات تفجير الساحة اللبنانية فوق رؤوس اللبنانيين جميعاً، وبذريعة محاصرة حزب الله، وعرقلة جهود الوسيط الأممي في اليمن، وتحميل الحوثيين وزر التأخير في ترجمة قرارات ستوكهولم، بخلاف ما يقوله الفريق الأممي ذاته.

واشنطن، عاصمة الدولة الأعظم، الدولة الراعية للأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، تصبح في ظل هذه الإدارة على وجه الخصوص، مصدراً لكل أشكال عدم الاستقرار والاضطراب في الإقليم برمته، وعامل تهديد لا يمس استقرار خصومها فحسب، بل ويطاول أصدقاءها وحلفاءها كذلك.

وبمثل هذه السياسات والمواقف، تُدخل واشنطن المنطقة برمتها، في مرحلة جديدة، مريرة ومديدة، من النزعات والصراعات، مع أنها لا تتوقف عن الزعم، بأنها الداعم الأكبر للاستقرار والازدهار في منطقة لم تتعرف عليهما طوال أكثر من ستة عقود مضت.

فلسطين ليست مشروع تطوير عقاري لكوشنر

ياسر أبو هلالة ـ العربي الجديد ـ ٢٠١٩/٣/٢١

بينما يحتضر "مشروع أوسلو" في قطاع غزة والضفة الغربية، بعد فشله في تحويل قضية فلسطين إلى أعمال بلدية تقوم بالكناسة والحراسة، من خلال عجز حركة حماس عن تأمين الخدمات في غزة، وفشل السلطة في تحقيق الأمن لإسرائيل من خلال العملية البطولية للشهيد، عمر أبو ليلى، صدر كتاب "جشع. طموح. فاسد. القصة الاستثنائية لجاريد كوشنر" للصحافية الاستقصائية، فيكي وارد، وكشف أهم ملامح صفقة القرن، ليتأكد أن الصفقة ما هي إلا "نصبة" لتاجر عقارات غر وتافه ومحتال، يعتقد أن القضية الفلسطينية يمكن أن تحل عندما تُحوّل إلى مشروع تطوير عقاري.

ليست المشكلة في مستشار الرئيس الأميركي، كوشنر، فقد يكون متحمّسا جاهلا بالمنطقة، واقعا وتاريخا، أو صهيونيا متطرّفا، يريد اغتنام لحظة ترامب لتحقيق خدمة تاريخية لدولة الاحتلال، بقدر ما هي بوكلاء الشركة العقارية في المنطقة، أو شركائها في أحسن الأحوال. وجد تاجر العقارات في شخصيتي، وليي عهد السعودية وأبوظبي، محمد بن سلمان ومحمد بن زايد، ذاته، فهما من المدرسة العقارية ذاتها. الإمارات في النهاية تسوق نفسها بأنها بلد حوّل رمال الصحراء إلى ناطحات سحاب، وهذا الشكل المعماري الذي يقلد نيويورك قلب "الإمبرطورية"، حوّل طموحات البلد إلى مشروع استعماري إمبراطوري. وفي المقابل، لم ينتبه محمد بن سلمان إلى أهمية الكعبة، القبلة الأولى ومهد حضارة العرب والإسلام، واكتشف مستقبل البلاد في مشروع تطوير عقاري يشبه إمبراطورية الإمارات، وسلفها الصالح، نيويورك. وينضم إليهما عبد الفتاح السيسي صاحب مشروع عقاري في عاصمة مصر الإدارية الحديثة، وتهجير السكان واقتطاع الأراضي في سيناء. وهو ينسجم مع سلوكٍ يتعامل مع الحرمين بوصفهما عقارَين للاستثمار، ودمر الموروث الحضاري التاريخي ليبني برج ساعة عملاقة، تتطاول على الكعبة المشرفة. ولذا كان محمد بن سلمان الحاكم الوحيد في التاريخ الذي يعتلي سقف الكعبة، ليس تحديا لمشاعر الأمة بقدر ما هو جهل بقيمتها، تماما كالجهل بقيمة القدس وفلسطين. وهم في خلواتهم، وبعيدا عن السياسة، ربما يتساءلون: لماذا قومنا يتقاتلون على فلسطين، فشاطئ نيوم أطول من شواطئها، فقد يمتد على البحر الأحمر كله ماء وشواطئ وجزرا!

غزة تكون مثل دبي، ورام الله مثل أبو ظبي، ونأخذ من الأردن ممرّا للبحر الأحمر، وتعطيه السعودية شاطئا إضافيا على البحر الأحمر، يوسع من ميناء العقبة ويدخلها في عالم نيوم الجميل! وغزة تمتد في سيناء، وتأخذ "فيو" على البحر، ونتخلص من الدواعش. أما في عمّان، فستتحول المخيمات إلى أسواق شعبية تصدر الميرمية والزعتر والأثواب المطرّزة. والأردنيون مجرد بدو يصدّرون المسلسلات البدوية والأهازيج والمنتجات الأمنية لشركة المخابرات العامة، ومن الممكن أن تُضاف لهم مهام فرقة مكافحة إرهاب، ترتدي الأقنعة السوداء.

ليس سخريةً، هكذا يفكرون حقيقة، وهذا مبلغهم من العلم. لنقرأ بتمعن فقراتٍ نشرتها "الجيروزاليم بوست" من الكتاب، تضمنت مسودة الخطة "خط أنابيب للنفط من المملكة العربية السعودية إلى غزة، في مرحلة ما منح الأردن الأراضي للفلسطينيين مقابل الحصول على الأراضي من المملكة العربية السعودية".

تستشهد وارد بأشخاص عديدين، شاهدوا مسودات الخطة "التي وضعها كوشنر، ولن تشمل إسرائيل والفلسطينيين فحسب، بل أيضا السعودية والأردن ومصر والإمارات. ما أراده كوشنر هو أن يقدم السعوديون والإماراتيون مساعداتٍ اقتصادية للفلسطينيين. كانت هناك خطط لإنشاء خط أنابيب للنفط من المملكة العربية السعودية إلى غزة، حيث يمكن بناء المصافي ومحطة الشحن. ستؤدي الأرباح إلى إنشاء محطات لتحلية المياه، حيث يمكن للفلسطينيين العثور على عمل، ومعالجة معدل البطالة المرتفع".

وقالت وارد إن الخطة تشمل أيضًا مبادلة الأراضي، حيث يمنح الأردن الأراضي إلى الفلسطينيين، "وفي المقابل، سوف يحصل الأردن على الأراضي من المملكة العربية السعودية، وستسترد تلك الدولة جزيرتين على البحر الأحمر أعطتهما لها مصر".

في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨، كتب مايك إيفانز، وهو صهيوني مسيحي إنجيلي، ومؤسس متحف أصدقاء صهيون في القدس، مقالًا في "جيروزاليم بوست"، يروي خطة لإنشاء مصنع لتحلية المياه بتمويل سعودي وأوروبي لتوفير المياه النظيفة لغزة، فـ "خلال الثلاثين يومًا الماضية، قدمت خطة جديدة إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وولي العهد السعودي".

ما يدعو إلى التفاؤل أن تلك الأوهام فشلت، عندما صدرت عن سياسيين محنكين أكثر واقعية، مثل بيريز وكتابه "الشرق الأوسط الجديد" وأبو عمار الذي افتتح صالة قمار في أريحا واهما أنها ستكون لاس فيغاس، ومن بعده نتنياهو في "السلام الاقتصادي". في النهاية، الأردن والسلطة ومعظم العالم العربي والإسلامي والاتحاد الأوروبي والبيروقراطية الأميركية في الحقيقة ضدها. والأهم أن فتىً نشأ في رحم سلطة التنسيق الأمني ضرب السلطة الفلسطينية وما تنسقه. وهؤلاء الفتية هم مستقبل المنطقة، لا الفتى كوشنر وصبيانه الذين ستتكرر أمامهم أزمة الرهن العقاري بشكل مختلف، وسيخسر مشروع التطوير الوهمي قريبا.

تهدئتان لا تصنعان سلاماً ولا استسلاماً

د. عصام نعمان ـ الخليج ـ ٢٠١٩/٣/٢٣

ليس هناك وضع مستقر في غزة؛ إذ إن «إسرائيل» تثابر على التحرش والتعدي والقصف والتخريب بين فينة وأخرى، وفصائل المقاومة تردّ بضربات محسوبة بدقة، ومعنى هذا أن الطرفين يحاذران الانزلاق إلى حربٍ مدمرة. فما السبب؟

لبنيامين نتنياهو همّ رئيسي: فوز معسكر أحزاب اليمين في الانتخابات؛ كي يبقى رئيساً للحكومة؛ ذلك يتطلّب، في تقديره، عدم إغراق «إسرائيل» في حربٍ شاملة لكل مناطقها ومرافقها الحيوية قبل الانتخابات في ٩ إبريل/نيسان المقبل. الحرب سيفٌ ذو حدّين، قد تخدم حلفاءه في معسكر اليمين، وربما تكون لها مفاعيل سلبية يستفيد منها معسكر الوسط – اليسار. المقامرة غير مستحبة، إذاً، في حال عدم اليقين.

لفصائل المقاومة همّ رئيسي مُغاير: عدم الانجرار إلى فصل «إسرائيلي» إضافي من التدمير والتقتيل؛ لأنه سيزيد الضائقة المعيشية في قطاع غزة ضيقاً، وقد ينعكس سلباً على قدرات الصمود والتصدّي. كل ذلك في وقتٍ لا تتبدّى بارقة أمل باستعادة وحدةٍ وطنية ضربتها مواقف ملتبسة لحركة «حماس» وزعزعتها سياسةُ سلطةٍ في رام الله تخلّت عن خيار المقاومة وباتت أسيرة اتفاقات نقضتها «إسرائيل» وضغوطٍ أمريكية لحملها على السير في مزالق «صفقة قرنٍ» توثّق تصفية نهائية لقضية فلسطين بما هي قضية تحرير وعودة وإقامة دولة مستقلة.

هكذا يتضح أن للطرفين مصلحة ظرفية في تهدئةٍ لا تنطوي على تراجعٍ عن الثوابت الرئيسية، إنما تخدم مرحلياً ضرورات سياسية واقتصادية تتصل بأوضاعٍ داخلية دقيقة لكلٍّ منهما.

يتجلّى توليف للتهدئتين في حدثين لافتين:

الأول، إطلاق صاروخين من طراز «فجر» استهدفا «تل أبيب»، ولم تتمكّن منظومة «القبة الحديدية» للدفاع الجوي من إسقاطهما. إلى ذلك، نتج عن الحدث ما يمكن اعتباره، بالمعايير العسكرية، فضيحتين مدوّيتين. أولاها، اعتراف مصدر عسكري «إسرائيلي» بأن الجيش فوجئ بإطلاق الصاروخين، وكأنما كان من المُنتظر من فصائل المقاومة في غزة أن تُخطره مسبقاً باعتزام إطلاقهما ! ثانيتها، قول المصدر العسكري إياه أن الصاروخين الفلسطينيين أُطلقا بطريق الخطأ !

الحدث الثاني قيام فتى فلسطيني مقاوم بمهاجمة دورية عسكرية «إسرائيلية» نجح خلالها بطعن أحد جنودها وانتزاع رشاشه وقتله بكل هدوء، ثم الانطلاق بسرعة لإمطار سيارات المستوطنين المارّة بوابل من الرصاص ما أدى إلى مقتل أحد الحاخامات وجرح خمسة مستوطنين، جروح بعضهم بالغة. اللافت أن القوات «الإسرائيلية» في منطقة العملية الفدائية تصرّفت بقدرٍ كبير من البلبلة والضياع؛ ما مكّن الفدائي الجريء والحاذق من الاختفاء ثلاثة أيام قبل إعلان استشهاده. والطريف أن أحد الإعلاميين الصهاينة سخر بقوله إن ما حصل كان أيضاً بطريق الخطأ !

الجانب الفلسطيني لم ينفِ ولم يسخر بما تفوّه به الجانب «الإسرائيلي». بالعكس، سكت عن مقولة إن إطلاق الصاروخين حصل بطريق الخطأ؛ بل أوحى بأنه حصل فعلاً ! لماذا؟ لأن الطرفين له مصلحة ظرفية بالتهدئة. فالتهدئة في هذا الظرف الدقيق ضرورة، والضرورات تبيح المحظورات حتى لو كانت مضحكة !

هل تدوم التهدئة إلى٩ إبريل/نيسان؟

الأرجح أنها ستدوم؛ لكن ذلك لن يكون بمقدوره أن يمنع الطرفين من القيام بتحركات لافتة تخدم قضيته من دون أن تتسبّب بإفساد التهدئتين الظرفيتين. فنتنياهو لم يتوانَ عن الإعلان بأن ٨٥٠ وحدة استيطانية سيجري بناؤها داخل «اريئيل»؛ حيث تمّت العملية الفدائية، ومن المؤكد أنه سيثابر على إرسال طائراته لقصف المزيد من المواقع التي يعدها مهددة لأمن المستوطنين في غلاف قطاع غزة.

فصائل المقاومة لن تتوانى أيضاً عن تصعيد أنشطتها الميدانية والإعلامية التي تؤكد حق العودة. هذه الأنشطة ستصل إلى أوجها في احتفالات يوم الأرض في ٣٠ من الشهر الجاري. ولعل بضع بالونات حارقة قد تستبقها لإشعال حقول القمح التي تكون مزروعاتها قد نضجت بما يكفي لالتقاط نيران البالونات المحرقة.

ماذا بعد انتهاء الانتخابات في ٩ إبريل ؟

نتنياهو لن يراهن كثيراً على «صفقة القرن»؛ لأن معظم بنودها قد تحقق. الأرجح أنه سيضغط بوسائله المعروفة داخل أمريكا من أجل حمل دونالد ترامب على إعلان «حق» «إسرائيل» بالسيادة على الجولان السوري.

أما فصائل المقاومة فالأرجح أنها ستركّز جهودها على كسر الحصار المضروب على قطاع غزة؛ وذلك بالضغط على مصر من أجل انتزاع ترتيبات من «إسرائيل» تتيح وصول الكثير من الغذاء والدواء ومواد البناء للقطاع المرهق بالحصار وبمتطلبّات مئات الآلاف من سكانه المترعين بالفقر والكرامة والصمود معاً.

الخلاصة: تهدئتان لا تصنعان سلاماً... ولا استسلاماً.

هل تقوّض السياسة الإسرائيلية مساعي كوشنر للسلام؟

ديفيد ماكوفسكي . "بوليتيكو" . ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩

قد تؤدي لائحة الاتهام الأولية الصادرة عن المدعي العام الإسرائيلي المؤلفة من ٥٥ صفحة والتي تربط رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بثلاث تهم فساد إلى إلحاق أضرار جانبية: فقد تهدد خطة الرئيس دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط.

وحتى الآن، افترض الكثيرون أن نتنياهو قد يفوز في الانتخابات الإسرائيلية المقرر إجراؤها في ٩ نيسان/أبريل، وأن خطة ترامب التي طال انتظارها – وهي محاولة لإبرام ما وصفه الرئيس الأمريكي بـ"صفقة القرن" – قد يتم طرحها بعد فترة وجيزة. ونظراً للعلاقة الوطيدة التي تجمع ترامب ونتنياهو، يبدو من المؤكد أن الخطوط العامة للخطة ستناسب رئيس الوزراء الإسرائيلي حتى لو قد يعترض على بعض عناصرها.

غير أن الآمال لم تكن أبداً كبيرة، سواء في واشنطن أو في الشرق الأوسط، في تمكُّن ترامب من إحراز تقدّم جيّد لم يستطيع العديد من الرؤساء الأمريكيين تحقيقه سابقاً. ومع ذلك، لطالما أوعز هذا الرئيس الجديد إلى معاونيه بأن يسعوا إلى تحقيق هذا الجهد، حتى في الوقت الذي انتقد فيه قادة المنطقة ومثقفيها مساعي السلام التي يقوم بها باعتبارها غير واقعية وأحادية الجانب وفي غير أوانها، أو ما هو أسوأ من ذلك.

لكن التحدي الأكبر الذي يواجهه ترامب قد يتمثل في الرياح السياسية المتغيرة في إسرائيل. فلا يمكن لرئيس وزراء تحمّل المخاطر الكبيرة المطلوبة للسلام إذا لم يكن قوياً، لكن نتنياهو يكافح من أجل تخطي بضعة أسابيع صعبة. أولاً، اندماج حزبان من الوسط، شمل انضمام غير مسبوق لثلاثة رؤساء أركان جيش سابقين بإمكانهم إبطال ميزة نتنياهو في مجال الأمن القومي الذي يكتسي أهمية كبيرة. ويترأس هذا الحزب الجديد "أزرق أبيض" رئيس الأركان السابق لـ "جيش الدفاع الإسرائيلي" بيني غانتس، الذي تقدّم فجأة على نتنياهو في استطلاعات الرأي. ثانياً، شكّلت لائحة الاتهام الأولية الصادرة عن المدعي العام بحق رئيس الوزراء سحابة قانونية تطال نتنياهو. وقد يكون أمام غانتس فرصة فعلية لعزل نتنياهو، على الرغم من أن رئيس الوزراء الحالي قد كثف حملاته الانتخابية بشكل مستمر خلال الأسابيع الأخيرة وأبطل تقدّم غانتس. كما أن نتنياهو واثق من إمكانيته جمع ائتلاف أغلبية بسهولة أكبر. ومع ذلك، حتى لو فاز في نيسان/أبريل، ستؤرق القضية القانونية مستقبل نتنياهو السياسي لعدة أشهر قادمة.

هذا وتؤثر المواجهة بين غانتس ونتنياهو أساساً على الحسابات الأمريكية قبل إطلاق الخطة. فخلال مؤتمر حول الشرق الأوسط بقيادة الولايات المتحدة عُقد مؤخراً في وارسو، أعلن صهر الرئيس ترامب ومستشار البيت الأبيض جاريد كوشنر أن الولايات المتحدة لن تُطلق الخطة إلا بعد الانتخابات الإسرائيلية. ويقوم كوشنر، الذي كلّفه ترامب بإدارة المفاوضات، بالتشاور مع القادة العرب حول الأبعاد الاقتصادية للخطة، آملاً في أن تغطي دول الخليج الأكثر ثراءً تكاليف تركيز الاقتراح على التنمية في المنطقة. وبالطبع، من غير المحتمل أن تُقدم

دول الخليج على هذه الخطوة قبل الاطلاع على المزيد من الجوانب الحساسة من الخطة فيما يتعلق بقضايا مثل القدس والحدود.

ومع ذلك، فإن مجرد قيام كوشنر، خلال مقابلة مع "سكاي نيوز عربية"، بالتذكير بأن الخطة ستتعامل مع مسألة "الحدود" كان كافياً لزعزعة السياسة الإسرائيلية. واعتبر أبرز منافسي نتنياهو في معسكر اليمين، وزير التربية نفتالي بينيت، هذا التلميح بمثابة مؤشر على إقامة دولة فلسطينية وأطلق حملة انتقادات واسعة يتهم فيها رئيس الوزراء بأنه سيخضع لترامب بعد الانتخابات. ويمكن للمرء أن يتوقّع عدم إجراء كوشنر الكثير من المقابلات المستقبلية المماثلة من الآن وحتى نيسان/أبريل.

وفيما يلي ثلاث نتائج محتملة للانتخابات، علماً بأن أياً منها لا يبشر بالخير لخطة السلام:

الخيار الأول: فوز نتنياهو وميله إلى اليمين بسبب تركيبة الانتخابات القائمة على تعدد الأحزاب. إذا حدث ذلك، قد يتقلّص المجال المتاح أمامه للتوصل إلى حلول وسط بشكل أكبر. فمن جهة، سيعتبر انتصاره بمثابة تبرئة شخصية من المشاكل القانونية التي يواجهها. ومن جهة أخرى، لنتنياهو خصوم في معسكر اليمين، بمن فيهم الحزب الذي يقوده بينيت وآخر بقيادة وزير الدفاع السابق أفيغدور ليبرمان. وفي وقت لا يزال إصدار لائحة اتهام نهائية بحقه يلوح في الأفق، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا: إلى أي مدى يمكن أن يتوقّع أن يتم دعمه من قبل هؤلاء المنافسين؟ من المرجح أن يتحوّل ميزان القوى داخل الائتلاف بعيداً عن نتنياهو طالما تستمر السحابة القانونية في الحوم حوله – مما يترك مصيره السياسي بين أيدي خصومه الذين يعتبرون أن أفكار ترامب تحمل الكثير من المجازفة بالنسبة لإسرائيل.

الخيار الثاني: فوز نتنياهو ولكن ميله إلى معسكر الوسط. ثمة تكهنات باحتمال قيام نتنياهو باستخدام عرض خطة ترامب بعد الانتخابات لتوسيع المجال السياسي في الوسط – بحيث يعيّن غانتس وزيراً للدفاع والزعيم الآخر في حزب "أزرق أبيض" الوسطي يائير لبيد وزيراً للخارجية. فضلاً عن ذلك، قد يساهم تركيز وسائل الإعلام على خطة السلام في تشتيت انتباه الشعب عن مشاكل نتنياهو القانونية. ومع ذلك، صرّح غانتس بأنه لن ينضم إلى الائتلاف نفسه مع نتنياهو. وإذا وفى بوعده، فإن ما كان يعتبر في السابق السيناريو الأكثر ترجيحاً قد ذهب أدراج الرياح – على الأقل في الوقت الراهن.

الخيار الثالث: فوز غانتس بفارق كبير وإقامته ائتلافاً معتدلاً من أحزاب اليسار–الوسط، مع احتمال انضمام بعض الأحزاب اليهودية المتشددة للغاية. (ولم يستبعد غانتس أيضاً ضمّ حزب "الليكود" كشريك صغير طالما يتمّ استبعاد نتنياهو). من الناحية النظرية، يجب أن تسرّ هذه المقاربة ترامب إذ سيكون هذا الائتلاف قائماً على التوافق مع واشنطن والشركاء الفلسطينيين. ومع ذلك، ولهذا السبب بالذات، من غير المرجح أن يدعم غانتس خطة سلام لم تتسن له فرصة رسم معالمها، كما أتيحت لنتنياهو خلال الفترة الماضية التي تجاوزت العامين الأخيرين. سيتعين على الولايات المتحدة التشاور مع غانتس الذي قد لا يتولى منصبه قبل أواخر الربيع.

من جهة، من المرجّح أن ينجذب غانتس – على غرار نتنياهو – إلى تركيز ترامب الإقليمي على الدول العربية، وهي فكرة مصممة لكي تُظهر للإسرائيليين ما سيكسبونه وليس فقط ما سيتنازلون عنه لقاء الوعد بالسلام. وفي

الوقت نفسه، لن يرغب غانتس الذي يتوخى الحذر في قيام ترامب بطرح أمر من المرجح أن يرفضه الفلسطينيون، كما يبدو عليه الحال بسبب التوقعات بفرض شروط تعود بفائدة أقل على الفلسطينيين من تلك التي اقترحها بيل كلينتون عام ٢٠٠٠ ووسط تدهور العلاقات بين واشنطن ورام الله منذ أن نقل ترامب السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

أما بالنسبة لغانتس، فإن محاولة المغامرة بكل شيء وحل النزاع برمته كما يفضّل ترامب لن تكون نقطة إيجابية في صالحه إذا كانت النتيجة هي الفشل. فهو يعتقد أنه من الأفضل إحراز تقدّم مع الفلسطينيين، على الرغم من أنه أعرب عن تشاؤمه من احتمال إبرام اتفاق كبير في الوقت الراهن. وفي المقابل، قد يفضّل البعض ضمن معسكر اليمين الإسرائيلي فشل خطة ترامب اذا اعتقدوا أن اللوم برفضها سيلقى على الفلسطينيين وأن بإمكانهم جني ثمار غضب ترامب على الفلسطينيين من خلال ضم أجزاء رئيسية من الضفة الغربية وسط احتجاجات طفيفة من واشنطن.

إن أي من هذه النتائج الانتخابية الثلاثة قد تضيف شكوكاً جديدة حول قابلية تطبيق الاقتراح. فلطالما كانت خطة ترامب للسلام طريقاً شاقاً، لكن المسار يبدو أكثر حدة في الوقت الحالي.

ديفيد ماكوفسكي هو زميل "زيغلر" المميز ومدير "مشروع عملية السلام في الشرق الأوسط" في معهد واشنطن. وقد شغل سابقاً منصب مستشار سياسي بارز في مكتب وزير الخارجية الأمريكي.

الانتخابات المحلية في إسرائيل ٢٠١٨: صراعات الهوية والسياسة

مهند مصطفى . مجلة الدراسات الفلسطينية . العدد (١١٨) . ربيع/ ٢٠١٩

جرت انتخابات السلطات المحلية في إسرائيل في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٨، حاملة كثيراً من المعاني على مستوى الهوية والسياسة. وتختلف هذه الانتخابات في المجتمع العربي الفلسطيني داخل الخط الأخضر، عنها في السلطات المحلية اليهودية، فهي تحمل في الثانية بعداً سياسياً حزبياً لا يمكن التقليل من شأنه، بينما تحمل في الأولى بعداً عصبياً أكثر منه سياسياً، على الرغم من أن البعد العصبي لا يخلو من معانٍ سياسية أيضاً.

يُعتبر الحكم المحلي في إسرائيل من الأجهزة المهمة في الدولة، كونه الجهاز الخدماتي والتنظيمي الذي يعالج ويتابع قضايا الناس اليومية.

لقد شُرّعت عشرات القوانين في إسرائيل لتحديد صلاحيات الحكم المحلي، إلاّ إنها أبقت المراقبة والمسؤولية عن تنفيذ بعض الصلاحيات في إطار الحكم المركزي، ذلك بأن الروح السائدة في إدارة شؤون الدولة الجديدة كانت روح الإدارة المركزية. وبدأ الحكم المحلي في إسرائيل عمله كـ "إدارة محلية" تشكل ذراعاً تنفيذية للحكم المركزي، ثم تطور ليصبح حكماً محلياً وليس مجرد إدارة محلية. وعلى المستوى السياسي، فإن الإدارة المحلية تنتج من عملية انتخابية، الأمر الذي يجعل السياسة المحلية مركّباً مهماً في المشهد السياسي الإسرائيلي. ويمكن القول إن للسياسة المحلية اليهودية أهمية أكبر مقارنة بالسياسة المحلية العربية، فحضور الأحزاب الصهيونية واليهودية كبير في السياسة المحلية، على خلاف واقع الأحزاب والحركات السياسية العربية.

وفي انتخابات السلطات اليهودية، تحمل المنافسة الانتخابية صراعاً بين الأحزاب القُطرية، إذ تُعدّ السياسة المحلية مؤشراً مهماً إلى قوتها الانتخابية على المستوى القُطري، بينما يغيب تمثيل الأحزاب العربية في السياسة المحلية، لقناعة ترسخت، وهي قناعة صحيحة، بأن أنماط التصويت في السياسة المحلية، لا تحمل دلائل على أنماط التصويت وقرار الناخبين العرب في الانتخابات القُطرية (الكنيست)، وعلى حضور الأحزاب في السياسة القُطرية.

قانون الانتخابات المحلية

في سنة ١٩٦٥، شُرّع قانون الانتخابات في السلطات المحلية، والذي نظّم عملية الانتخابات داخل مختلف البلدات. وقبل ذاك، كانت الانتخابات في الحكم المحلي تُجرى كالانتخابات القُطرية، أي بحسب الطريقة النسبية، فكان سكان البلدة ينتخبون أعضاء المجلس المحلي أو البلدي، والذين بدورهم ينتخبون رئيس المجلس بعد أن يشكل الأخير ائتلافاً بلدياً من خلال القوائم الفائزة. وفي سنة ١٩٧٥، أُدخل تعديل مركزي وعميق على قانون الانتخابات في الحكم المحلي، نصّ على انتخاب الرئيس بشكل مباشر من السكان لا من أعضاء المجلس البلدي. وينص القانون على أن الرئيس هو المرشح الذي يحصل على ٤٠% من الأصوات الصحيحة على الأقل في الجولة الأولى، إذا كان هنالك أكثر من مرشحَين، وعلى ٥٠% + ١ في الجولة الثانية، بين مرشحَين حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى (إذا لم يحصل أحدهم على ٤٠% في الجولة الأولى). وتجري الانتخابات منذ سنة ١٩٧٨ بحسب القانون الجديد.[١]

جاء هذا القانون لمصلحة أحزاب سياسية لم تستطع أن تقف، في الطريقة القديمة، أمام قوة القوائم المحلية التي أصبحت مؤثرة جداً في تركيبة الائتلاف البلدي، وفي انتخاب رئيس المجلس. وعلى غرار الانتخابات القُطرية (الذي أُلغي لاحقاً

لفشله)، فإن سن قانون الانتخابات المباشرة لرئيس السلطة المحلية لم يؤدّ إلى إضعاف القوائم المحلية، وإنما زاد في قوتها بدرجة أكبر، الأمر الذي عزز قوة الأحزاب السياسية القُطرية اليهودية، والقوائم المحلية في الحكم المحلي العربي.

بين انتخابات ٢٠١٨ ودورات سابقة

أُجريت الانتخابات المحلية، في السنة الماضية، في ٢٥١ مجلساً بلدياً في إسرائيل، منها ١٩٧ سلطة محلية، و٥٤ مجلساً إقليمياً، وبلغ عدد الناخبين ٦ ملايين و٦٠٠،٠٠٠ ناخب تقريباً، في حين وصلت نسبة التصويت العامة إلى نحو ٦٠%، مشكّلة ارتفاعاً بمعدل ٩ نقاط عن الانتخابات السابقة. والتجمعات الـ ٤٤ الأولى التي سجلت أعلى نسب مشاركة في التصويت، كانت تجمعات عربية.

للانتخابات المحلية في إسرائيل مميزات خاصة، أهمها كثرة القوائم المشاركة فيها، سواء للعضوية أو لرئاسة المجلس البلدي، ومعدل مشاركة متوسط في السلطات المحلية اليهودية، في مقابل معدل مشاركة مرتفع جداً في السلطات المحلية العربية. وفي المجمل، فإن معدل المشاركة في الانتخابات المحلية في إسرائيل هو أقل منه في الانتخابات البرلمانية. وإذا فحصنا الفرق بين العرب واليهود، فإننا سنجد الأمر معكوساً: معدل مشاركة الناخبين العرب في السياسة المحلية هو أعلى منه في الانتخابات البرلمانية، في حين أن الناخب اليهودي يشارك سياسياً بشكل أكبر في السياسة القُطرية، وسنأتي على تفسير ذلك لاحقاً. أمّا بالنسبة إلى كثرة المنافسين والقوائم، فقد تنافس في هذه الانتخابات ٧٢٣ رجلاً وامرأة على رئاسة السلطة المحلية، بينما تنافس ٥٣٠٠ على التمثيل في المجلس المحلي.

تؤثر بنية التصويت في السلطات المحلية، ولا سيّما في المجتمع العربي، في نتائج الانتخابات، وتخلق إشكاليات كبيرة في الإدارة المحلية، وخصوصاً بعد التعديل الذي أجراه الكنيست في سنة ١٩٧٥، وعُمل به في انتخابات ١٩٧٨، لجهة التصويت ببطاقتين: واحدة لرئيس السلطة المحلية، والأُخرى لعضوية المجلس البلدي. فقبل ذلك كان التصويت يتم ببطاقة واحدة لعضوية المجلس البلدي الذي كان ينتخب الرئيس من أعضائه، ولذلك حرصت القوائم على زيادة تمثيلها في العضوية كي تتمكن من حصول العضو الأول فيها على رئاسة السلطة. بعد إقرار التصويت ببطاقتين، بدأ التركيز على انتخابات الرئاسة، فكثرت القوائم وضعفت، سواء تلك التي تتنافس، أو التي تفوز بتمثيل في السلطة المحلية، وبالتالي صعب الأمر على الرئيس المنتخب بشكل مستقل في تشكيل الائتلاف البلدي. وتحولت هذه المسألة، على وجه التحديد، إلى معضلة حقيقية في السلطات المحلية العربية، الأمر الذي انعكس سلباً على إدارة السلطة في الجوانب كافة.

الشكل رقم ١: نسبة التصويت بين انتخابات الكنيست والسلطات المحلية

يوضح هذا الشكل معدلات المشاركة الانتخابية في السياسة المحلية والسياسة القُطرية، كما يوضح أن معدل المشاركة العامة (عرباً ويهوداً) في السياسة القُطرية، هو أعلى من معدل المشاركة في السياسة المحلية، على الرغم من ارتفاع معدل المشاركة في انتخابات ٢٠١٨، بعشر نقاط عن المعدل في انتخابات ٢٠١٣.

ونظراً إلى طبيعة الحالة المدنية في التجمعات اليهودية، يغيب التجييش العائلي أو الجهوي أو الطائفي عن التصويت، ويمكن استثناء التجمعات الدينية من ذلك، والتي تخرج كمجموعات هوية للتصويت. من هنا، نجد أن تمثيل الأحزاب اليهودية المتدينة في السياسة المحلية، أكبر من تمثيلها في السياسة القُطرية. وفي المقابل، يختلف الوضع في السياسة المحلية العربية: فنسبة التصويت في البلدات العربية أعلى من معدل التصويت في الانتخابات السياسية القُطرية.

تؤدي الأحزاب اليهودية دوراً كبيراً في الانتخابات المحلية. ففي انتخابات ٢٠١٣، وصل تمثيل حركة شاس في السلطات المحلية إلى ١٥٠ عضواً؛ الليكود ١٣٥ عضواً؛ إسرائيل بيتنا ٨٥ عضواً؛ حزب العمل ٨٠ عضواً؛ يهدوت هتوراه ٧٥ عضواً.[٢] وفي انتخابات ٢٠١٨، خاضت الأحزاب اليهودية الانتخابات المحلية بشكل مكثف، ففاز حزب العمل الذي

يتمثل في السلطات المحلية في المركز، برئاسة السلطة المحلية في تل أبيب وبير السبع، كما فاز في حيفا، بينما تراجع تمثيل حركة شاس التي خسرت الانتخابات في بلدية بيت شيمش. أمّا الليكود فخسر رئاسة بلدية القدس، بعد فشل مرشحه للرئاسة، الوزير زئيف إلكين، في الوصول إلى الجولة الثانية، لكنه فاز في بلدية بيت شان التي تُعتبر معقلاً له. وتمثل الليكود أيضاً، بشكل كبير، في السلطات المحلية في الجنوب، غير أنه واجه في الانتخابات المحلية، المنافسين من حزب "كولانو" التابع لوزير المالية الحالي موشيه كحلون؛ إذ تنافس الحزبان على القواعد الاجتماعية نفسها، مع الإشارة إلى أن مرشحي حزب "كولانو" كانوا في السابق أعضاء، أو مرشحين من حزب الليكود.[٣]

تمثيل النساء في السياسة المحلية

تميزت هذه الانتخابات بعدد النساء اللواتي تنافسن، وهو العدد الأكبر منذ بداية الانتخابات المحلية. فقد تنافست ٥٨ امرأة، منهن عربية واحدة (كفر قرع)، على رئاسة السلطة المحلية، في مقابل ٤٢ امرأة في الانتخابات السابقة، وفازت إحدى عشرة منهن برئاسة سلطات محلية، في مقابل ست نساء في انتخابات ٢٠١٣. وكانت المفاجأة الكبيرة انتخاب رئيسة لمجلس بيت شيمش، إذ فازت امرأة متدينة في الانتخابات، علماً بأن أغلبية السكان هي من اليهود المتزمتين.

جدول بالمرشحات والمرشحين في انتخابات ٢٠١٨

	رجال	نساء	المجمل
رئاسة السلطة المحلية	٦٦٥	٥٨	٧٢٣
عضوية المجلس البلدي	٤٠٠٣	١٢٩٧	٥٣٠٠

في هذه الانتخابات، جرى انتخاب ١٨ امرأة عربية بين ٧٠٠ مقعد في المجالس المحلية، وهو عدد قليل من مجمل عدد مقاعد السلطات المحلية في المجالس والبلديات العربية، لكنه التمثيل الأعلى منذ إجراء الانتخابات المحلية في المجتمع العربي. وعلى الرغم من التمثيل الضئيل للنساء في المجالس المحلية، وغياب مرشحات لرئاسة السلطة المحلية، فإن الوعي بأهمية تمثيل النساء في الحكم المحلي ازداد مقارنة بالدورات السابقة. وفي المجمل، أشارت دراسة قام بها مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، إلى أنه كلما كان وضع البلدة اقتصادياً واجتماعياً أفضل، كان هنالك تصويت أكبر لمصلحة مرشحات للرئاسة والعضوية. وكانت النتيجة الأبرز في الانتخابات على مستوى النساء، علاوة على مدينة بيت شيمش، فوزَ عينات كليش ـ روتم برئاسة بلدية حيفا. وتنتمي كليش ـ روتم إلى حزب العمل، وقد استطاعت التفوق على يونا ياهف، الرئيس الذي شغل هذا المنصب دورات متتالية.[٤]

مقارنة بانتخابات ٢٠١٣، وبحسب معطيات مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست، واستناداً إلى معطيات وزارة الداخلية، فقد تنافس في تلك الانتخابات (٢٠١٨)، ١٧،٦٧٣ رجلاً وامرأة ضمن قوائم العضوية والرئاسة، ووصلت نسبة النساء منهم إلى ٢٠% (٣٥٥٧ مرشحة). وبين المرشحات، انتُخبت ٣٢٤ امرأة كممثلات في المجلس البلدي، وثلاث نساء كرئيسات سلطات محلية.[٥]

التصويت في المجتمع العربي

كان معدل المشاركة في السياسة المحلية في المجتمع العربي عالياً جداً، لأن التنافس على السلطة المحلية يتعدى كونه تنافساً على تقديم الخدمات، إلى تنافس بين العصبيات المتعددة، فضلاً عن أن حضور الأحزاب السياسية العربية في

السياسة المحلية ضعيف، والنتائج التي تحققها هذه الأحزاب متواضعة مقارنة بالقوائم المحلية، أو بتمثيلها في السياسة القُطرية.

الجدول رقم ١: نسبة التصويت في مدن عربية مختارة

المدينة	أصحاب حق الاقتراع	نسبة التصويت
أم الفحم	٣٥،٨٥٧	٧٤،٢٥
الناصرة	٥٨،٨١٣	٨١،٦٩
راهط	٣٣،٩٠١	٨٤،٨٦
شفا عمرو	٢٩،٢٢٦	٧٨،٣٩
سخنين	٢١،٥١٤	٩٣،٢٨
كفر قاسم	١٥،٣١٠	٩١،٩٠
كفر كنّا	١٤،٦٩٤	٩٣،٠٢
طمرة	٢٢،٨٤٦	٩١،٠٥
الطيرة	١٨،٦٧٥	٨٥،٨٩

المصدر: موقع وزارة الداخلية الإسرائيلية، في الرابط الإلكتروني التالي: https://boharim.org.il/

توضح النتائج في هذا الجدول أن نسبة المشاركة في المدن العربية عالية جداً، وهذا إنما يدل على قوة التجنيد للتصويت داخل البلدات العربية وفي المدن الكبيرة على حد سواء، بينما يبيّن الجدول رقم ٢ أدناه، أن نسبة التصويت في المدن اليهودية متدنية، وهو ما يدل على أن التنافس في السلطات المحلية اليهودية يقوم، في الأساس، على تقديم برامج بلدية وتحسين جودة الحياة. أمّا في المقلب الآخر، ومع أن التنافس في الانتخابات المحلية في المجتمع العربي يقوم على برامج، فإنه يعتمد على عصبيات تقوم بتجنيد الجماعات المتنوعة، مثل العائلات، أو المناطق في المدينة أو البلدة، كما أن الانتخابات تكون عادة على المكانة والوجاهة والزعامة، ولذلك فإن القدرة على تجنيد الناس لهذا النوع من التنافس (الصراع) تكون أكبر.

الجدول رقم ٢: نسبة التصويت في مدن يهودية مركزية

المدينة	عدد الذين صوتوا	نسبة التصويت
بير السبع	٨٣،٤٣٦	٥٠،٠٢
تل أبيب	٢٠٣،٠١٨	٤٦،١٢
حيفا	١٢٥،٣٣٣	٤٨،٨٥
القدس	٢٥٤،٣٢٦	٣٩،٨٦
أشدود	١٢١،٢٤٥	٦٦،٢٦
أشكلون	٦٤،٨٤٦	٥٦،٥٠
رمات غان	٦٤،٥٢٧	٤٨،٧٨

المصدر: موقع وزارة الداخلية الإسرائيلية، في الرابط الإلكتروني التالي: https://boharim.org.il/

تبيّن النتائج أن أنماط التصويت المحلي لا تنعكس على أنماط التصويت القُطرية، والعكس صحيح. وهذا التمايز بين أنماط التصويت يعود إلى عاملين: الأول، أن طبيعة الحكم المحلي هي طبيعة خدماتيه حياتية في الأساس، وقرار التصويت أو المشاركة السياسية فيها يكون، في الغالب، بعيداً عن الاعتبارات السياسية الأيديولوجية؛ الثاني، أن الحكم المحلي لا يزال تابعاً للحكم المركزي، سواء على مستوى الميزانيات، أو على مستوى الصلاحية التي بيد وزير الداخلية، والتي تشمل الإطاحة برئيس سلطة محلية، أو إعادة الانتخابات.

مواقف الأحزاب العربية من نتائج الانتخابات

تحظى الأحزاب العربية البرلمانية بنسبة تأييد أقل في الانتخابات المحلية، مقارنة بالانتخابات القُطرية، ويعود ذلك . مثلما ذكرنا . إلى قوة الجذب للمبنى الاجتماعي التقليدي المتمثل في القوائم العائلية أو المحلية المرتبطة بها. فهذه القوائم لا تعمل على المستوى السياسي القُطري ولا تشارك في انتخابات الكنيست، بل تحمل أجندات محلية فقط، وتدفع مؤيديها إلى التصويت لها، حتى في مواجهة الأحزاب العربية في البرلمان وخارجه.

وكان سبب غياب القوائم المحلية والعائلية عن الانتخابات القُطرية مع بداية الثمانينيات، التحولاتِ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مر بها المجتمع العربي، الأمر الذي أدى إلى تعزيز قوة الأحزاب العربية البرلمانية في السياسة القُطرية. وقد ساهم الحضور المكثف للقوائم المحلية المستقلة (حمائلية وغير حمائلية)، في الساحة المحلية، في منع إفراز قيادة سياسية قُطرية قادمة من الحكم المحلي، مثلما كان في الماضي، بينما القوائم المحلية اليوم لا تستطيع إنتاج قيادات سياسية للعمل القُطري.[٦] وفي الدورات السابقة، يمكن القول إن قطيعة شبه كاملة وقعت بين السياسة المحلية والسياسة القُطرية في المجتمع العربي: ففي الماضي كانت السياسة المحلية أحد مصادر إنتاج القيادات السياسية على المستوى القُطري، غير أن هذا الدور تراجع في العقدين الماضيين.

في انتخابات ٢٠١٨، خسرت الأحزاب رئاسة بلدية شفا عمرو لمصلحة عرسان ياسين، كما خسرتها في الناصرة، لمصلحة الرئيس الحالي علي سلام. واستعادت الجبهة (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) قوتها في سخنين ودير حنا وعرابة التي أحدثت فيها انقلابات، وكذلك في عيلبون، غير أنها خسرت إكسال ويافة الناصرة التي فاز فيها ماهر خليلية المحسوب على التجمع (التجمع الوطني الديمقراطي). وفي جلجولية أيضاً، فاز درويش رابي الذي ترشح في قائمة غير حزبية، لكنه محسوب على الجبهة. أمّا الحركة الإسلامية، فحافظت على رئاسة بلدية كفر قاسم، واستعادت الرئاسة في رهط، بينما ينتمي باقي الرؤساء المنتخبين إلى تحالفات محلية مستقلة عن الأحزاب. لقد شكلت انتخابات ٢٠١٨، أكبر تراجع لتمثيل الأحزاب في السياسة المحلية.

غير أن هناك قراءة مغايرة لهذا التراجع لا تعتبر أن ما جرى أمر مقلق. يقول الأمين العام للتجمع إمطانس شحادة:

ما حصل لا يُعتبر فشلاً للأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية، إنما هناك إخفاقات في بعض المناطق. وفي نفس الوقت لا أعتبر أن هناك إنجازات، ولا أرى أي تراجع مقلق. وعلى سبيل المثال، نافست قوائم للتجمع في بعض البلدات ولم تتجاوز نسبة الحسم بفارق أصوات قليلة مثل الطيرة والناصرة، لكن في المجمل فإن النتائج لا بأس بها حيث تمثلت قوائم التجمع وقوائم تحالفية أُخرى شارك فيها التجمع في عدة بلدات مثل يافا واللد وكابول وجديدة المكر ومجد الكروم ويافة الناصرة وترشيحا ونتسيرت عيليت وأم الفحم والرملة وكفر كنّا مع قوى سياسية أُخرى مثل الجبهة والحركة الإسلامية، وساهمنا كذلك بتعزيز التمثيل النسائي في السلطات المحلية.[٧]

وأضاف شحادة، أن "هناك ضرورة لإعادة النظر في استراتيجية خوض انتخابات السلطات المحلية، وهذا لا يعني خوض أو عدم خوض الانتخابات، وإنما توفير أدوات وآليات وطريقة وأسلوب خوض الانتخابات، فالأحزاب يجب أن تكون في انتخابات السلطات المحلية، وهي لا تقل أهمية عن انتخابات الكنيست."[٨]

أمّا الجبهة، صاحبة التاريخ الأبرز في السياسة المحلية، فعقّب سكرتيرها العام منصور دهامشة على نتائج الانتخابات بالقول:

الجبهة حققت إنجازاً غير مسبوق وفقاً لنتائج انتخابات السلطات المحلية، خاصة في منطقة البطوف، وشهدنا عودة للعمل السياسي وتمثيلاً للأحزاب في كثير من البلدات. ونحن نسعى إلى توسيع هذا الإنجاز في سائر البلدات، وعلى الأحزاب أن تأخذ دورها بشكل طبيعي في العمل السياسي المحلي لتعود إلى مكانتها الطبيعية التي تستحقها.[٩]

وأضاف دهامشة، أن "هناك ضرورة لعودة الدور الحزبي وبناء تحالفات ما بين الأحزاب السياسية الفاعلة على الساحة، لأنه الرد الطبيعي على سياسة اليمين الفاشي، والرد على الحكومة اليمينية برئاسة نتنياهو التي تزداد يوماً بعد يوم عنصرية وفاشية وعدائية تجاه الجماهير العربية، لذلك فإن الجبهة ستستمر في وضع الأولوية من أجل بناء تحالفات لمواجهة هذه السياسة، ولكي تكون بديلاً للقوائم العائلية."[١٠]

أمّا الحركة الإسلامية التي تخوض الانتخابات البرلمانية، فقد عقّب نائب رئيسها منصور عباس على نتائج الانتخابات، قائلاً:

الحركة الإسلامية ضاعفت قوتها على مستوى قوائم الرئاسة والعضوية، وهي عودة ميمونة بعد غياب نحو ١٠ سنوات عن الدور المحلي، وخاصة في منطقة المثلث والنقب، وتمثيل على مستوى قوائم العضوية في الجليل.[١١]

وعن الدور الحزبي في السلطات المحلية، أضاف أن "الحركة الإسلامية والقائمة العربية الموحدة، بعد ١٠ سنوات من إهمال انتخابات السلطات المحلية، كان لها الدور الطيب هذه المرة، واستطاعت أن تعيد لنفسها التمثيل ومضاعفته في أكثر من موقع. لسنا في حالة صراع مع الظاهرة العائلية، بل نحن مع ترشيد الظاهرة الفئوية لأنه موروث اجتماعي وثقافي عمره قرون طويلة، والحركة الإسلامية عازمة على ممارسة دور فاعل على مستوى السلطات المحلية. هذه المرة كانت محاولة العودة، وهي محاولة موفقة وسنواصل هذه المحاولة."[١٢]

في المقابل، حققت الأحزاب، في البلدات الساحلية والمختلطة، إنجازات عبر خوضها الانتخابات في قوائم مشتركة أو في قائمتين، علماً بأن القوائم العائلية غائبة في هذه البلدات. وأوصلت قائمة الوحدوية، النداء العربي . اللداوية . النهضة، ٦ أعضاء، وهي في مقدمة القوائم في البلدية، و٤ أعضاء للقائمتين العربيتين في الرملة، و٥ أعضاء للقائمتين العربيتين في عكا، لكنها أخفقت في تحقيق الوحدة في حيفا، ليتراجع التمثيل العربي مقعداً، وينحصر بمقعدين للجبهة بعد خسارة التجمع مقعده. وفي يافا، فازت قائمة يافا بمقعد. وفي نتسيرت عيليت فازت القائمة المشتركة بثلاثة مقاعد بدلاً من اثنين في الانتخابات السابقة.[١٣]

خاتمة بين اليومي والسياسي

للسياسة المحلية في إسرائيل دور مؤثر في حضور الأحزاب القُطرية، وتشكل بالنسبة إلى الأحزاب اليهودية رافعة للسياسة القُطرية، بينما حضور الأحزاب العربية في السياسة المحلية ضعيف، وآخذ في التآكل بسبب قوة البنى الاجتماعية العربية، وغياب خطاب سياسي يربط بين السياسي واليومي، وبين القُطري والمحلي. لذلك، فإن الأحزاب لا تصارع على دور مؤثر في السياسة المحلية، كما أن تمثيلها ضعيف جداً، مع بعض الاستثناءات: ففي مدينة الناصرة (معقل الجبهة السابق)، تخلت جبهة الناصرة، لأول مرة، عن طرح مرشح للرئاسة، إذ انسحب مرشحها، كما أنها، في المقابل، دعمت

مرشحاً مستقلاً حظي بدعم الجبهة والتجمع أيضاً، لكنه لم يستطع الفوز على الرئيس الحالي علي سلام. وهذا الأخير قدم نموذجاً يستحق الدراسة في السياسة المحلية، فعلاوة على فوزه الكبير بالرئاسة، استطاعت قائمته الحصول على ١٢ مقعداً (من أصل ١٩) في المجلس البلدي.

ويمكن تقسيم الانتخابات المحلية في المجتمع العربي إلى ثلاثة نماذج: الأول في القرى والبلدات العربية الصغيرة والمتوسطة حيث الاستقطاب العائلي والجهوي كبير جداً، وحضور الأحزاب فيها ضعيف، والتنافس فيها ما زال يأخذ بُعداً عصبياً باعتبار السلطة حالة من "المحترمية"، وحيث لا تزال تسيطر عليها قيم التغلب والعصبية. النموذج الثاني هو في المدن العربية حيث تميزت الانتخابات السابقة بحالة من التسييس، وحيث كان حضور الأحزاب فيها كبيراً مقارنة بالبلدات والقرى العربية الصغيرة والمتوسطة. إلاّ إن الأحزاب بدأت تتراجع إلى مربع النموذج الأول، والذي يتمثل في تراجع دورها وتمثيلها، وصعود القوائم المحلية المستقلة، وفوز مرشحين مستقلين، وحضور مظاهر العصبية والتغلب في الانتخابات، مثلما رأينا في الناصرة. أمّا النموذج الثالث فهو في المدن المختلطة حيث حضور الأحزاب والحركات السياسية كبير. فقد تشكّلت القوائم العربية، هناك، على أسس من المهنية والخطاب الخدماتي العقلاني، وغابت عنها العصبيات، ذلك بأن البنى التقليدية في هذه المدن غائبة (مثل حيفا ونتسيرت عيليت)، أو أنها ضعيفة.

أمّا انتخابات السلطات المحلية اليهودية، فاتسمت بحضور العامل السياسي إلى جانب الحياتي، وكان التنافس فيها، بين الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة، قائماً على تقديم الخدمات، بينما يتمثل البعد السياسي في حضور الأحزاب، حيث الرابط بين القُطري والمحلي في السياسة المحلية اليهودية كبير. لذلك، تتجند الأحزاب لإنجاح مرشحيها في السياسة المحلية مادياً وسياسياً، فضلاً عن أن نتائجها في السياسة المحلية تؤشر إلى جهوزيتها الشعبية والتنظيمية للانتخابات القُطرية، وهو الأمر الغائب في السياسة المحلية العربية.

الهوامش:

[١] مهند مصطفى، "الانتخابات المحلية في إسرائيل ٢٠٠٨ ما بين السياسي واليومي"، "قضايا إسرائيلية"، العدد ٣١ . ٣٢ (٢٠٠٨)، ص ٩ . ١٨، في الرابط الإلكتروني التالي:
https://goo.gl/HpUEw7

[٢] غلعاد ملئاخ، "قوة الأحزاب المتدينة الحريدية"، "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، ٢٣/ ١٠ / ٢٠١٨، في الرابط الإلكتروني: https://www.idi.org.il/parliaments/24572/24578

[٣] لم نتمكن من الحصول على النتائج الدقيقة للأحزاب، ذلك بأن الأحزاب، وحتى كتابة هذه المقالة، لم تنشر النتائج الدقيقة لتمثيلها في الحكم المحلي، سواء على مستوى العضوية أو الرئاسة.

[٤] لي يرون، "نعم سيدي، رئيسة السلطة"، "هآرتس"، ١ / ١١ / ٢٠١٨، ص ٣.

[٥] طال كرمون، "زمن السياسة النسوية"، "دافار ريشون"، ١٢ / ١٠ / ٢٠١٨، في الرابط الإلكتروني التالي:https://www.davar1.co.il/152819/

[٦] أسعد غانم ومهند مصطفى، "الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية" (رام الله: مركز مدار، ٢٠٠٩).

[٧] عمر دلاشة، كيف تقرأ الأحزاب السياسية نتائج الانتخابات المحلية، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٨\١١\١٢، انظر الرابط الإلكتروني التالي: goo.gl/fM3onC

[٨] المصدر نفسه.

[٩] المصدر نفسه.

[١٠] المصدر نفسه.

[١١] المصدر نفسه.

[١٢] المصدر نفسه.

[١٣] المصدر نفسه.

الانتخابات «الإسرائيلية» من المنظور الأمريكي

د. ناجي صادق شراب . الخليج . ٢٠١٩/٣/٢٣

لا تخضع العلاقات (الأمريكية- «الإسرائيلية») لنفس المعايير، التي تخضع لها العلاقات بين الدول، لقد جرت العادة أن الدول لا تتدخل ولا تسمح لغيرها بالتدخل في شؤونها الداخلية. ورأينا أخيراً كيف تصاعد الحديث عن التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة، وما زالت هذه القضية تمثل كابوساً يواجه مستقبل الرئيس الأمريكي. مثل هذه القضايا لا وجود لها في العلاقات (الأمريكية - «الإسرائيلية»)، والسبب في ذلك أن «إسرائيل» تعد من القضايا الداخلية للسياسة الأمريكية، والولايات المتحدة تعد حاضرة دائماً في السياسة «الإسرائيلية» الداخلية، كيف لا والولايات المتحدة قدمت ل«إسرائيل» منذ ١٩٤٨ ما يقارب ١٥٠ مليار دولار كمساعدات، إضافة للفيتو الأمريكي، الذي يحمي «إسرائيل» في مجلس الأمن.

ولعل من أبرز المسائل التي تظهر فيها هذه التدخلات والتأثيرات؛ هي الانتخابات الأمريكية و«الإسرائيلية». وقد ارتبطت هذه الانتخابات في الجانبين في التفضيلات الرئاسية الأمريكية للمرشح «الإسرائيلي» الذي قد يتوافق والدور الأمريكي في عملية التسوية السياسية وما تطرحه من مبادرات. وحتى بالنسبة ل«إسرائيل» هناك مراوحة بين المرشحين الديمقراطي والجمهوري، وغالباً ما تميل «إسرائيل» نحو المرشح الجمهوري كما في الرئيس ترامب؛ حيث وصلت نسبة التأييد له إلى أكثر من ٤٩ في المئة في «إسرائيل» وحوالي ٤٢ في المئة لهيلاري كلينتون.

اليوم هناك قضية شائكة تتحكم بدور وموقف الرئيس ترامب من الانتخابات التشريعية في «إسرائيل»، وما هي دوافعه وتصوراته؟ مع من يقف؟ ومن هو مرشحه المفضل ؟ وعندما سُئل وزير الخارجية الأمريكية بومبيو عن موقفه من الانتخابات «الإسرائيلية» والاتهامات الموجهة نتنياهو قال: «نحن لا نتدخل في الانتخابات الديمقراطية، ودائماً الحملات الانتخابية تكون شرسة، والشعب «الإسرائيلي» هو من يقرر، ويسقط أي اتهام». هذا التصريح الدبلوماسي يدخل في باب الأساطير والأوهام السياسية غير الواقعية، ولا ينطبق على التأثيرات المتبادلة بينهما، ولا على حقيقة الموقف الأمريكي، فالقاعدة التي تحكم الولايات المتحدة أو البيت الأبيض أنه يريد رئيس حكومة «إسرائيلي» يتعامل معه بسهولة، ومن دون مشاكسة سياسية، ونفس الشيء ل«إسرائيل» تريد رئيساً للولايات المتحدة يستجيب لمطالبها، ويكون طوع بنانها.

تجدر الإشارة هنا إلى ثلاث مناسبات مهمة في تأثير أو محاولة الرؤساء الأمريكيين مد يد الإنقاذ للمرشح المفضل في الانتخابات «الإسرائيلية». المناسبة الأولى كانت في عهد الرئيس بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر؛ عندما طلب المرشح إسحاق شامير ضمانات قرض للاستيطان بعشرة مليارات دولار؛ ونظراً لتشدده وعدم الاقتناع بالتزامه بوقف الاستيطان تم رفض الطلب، وكانت الرئاسة الأمريكية تفضل وقتها إسحاق رابين الأكثر اعتدالاً ومرونة في التعامل مع الدور الأمريكي للوصول لتسوية سياسية. وفعلاً تمت الاستجابة لطلبه والسماح بالقرض بعد أيام قليلة من تولي رابين رئاسة الوزراء. والمناسبة الثانية كانت في عهد إدارة الرئيس كلينتون، ففي

أعقاب اغتيال اسحاق رابين تولى شمعون بيريز رئاسة الحكومة بالوكالة عام ١٩٩٦، وكان هو المرشح المفضل في مواجهة نتنياهو؛ لكن لعب الحظ دوره يومها، ففي أعقاب بعض العمليات الفدائية التي تمت في داخل «إسرائيل» صار حظ نتنياهو أفضل وفاز بتلك الانتخابات، والمناسبة الثالثة كانت يوم دعم الرئيس كلينتون المرشح إيهود باراك، وكان وقتها منشغلاً بأمل التوصل لاتفاق تاريخي بين الرئيس عرفات وباراك؛ حيث كان التمهيد لمباحثات كامب ديفيد، إلا أن باراك فشل في تلك الانتخابات عام ٢٠٠٠، وعاد نتنياهو، الذي لم ينس للرئيس كلينتون هذه المواقف.

اليوم يواجه نتنياهو خطراً حقيقياً في فقد منصب رئاسة الحكومة؛ بعد الاتهامات المباشرة له بالفساد والرشوى وخيانة المسؤولية. ويتكرر السؤال ما هو دور الرئيس ترامب الذي يتطلع لانتخابات ٢٠٢٠ ويريد أن يكون رئيس وزراء «إسرائيل» من الموالين له؛ ليحصل على أصوات اليهود الأمريكيين، وتمرير «صفقة القرن» التي وافق نتنياهو على مجمل تفاصيلها.

لا شك أن نتنياهو هو المرشح المفضل لترامب، وسيلتقي به قبل الانتخابات في أعقاب خطاب لنتنياهو أمام مؤتمر «الأيباك». أضف إلى ذلك أن نتنياهو أكثر تفضيلاً من غانتس؛ لأنه يحسب على اليمين الذي ينتمي إليه ترامب، وأكثر تأييداً للحزب الجمهوري؛ ولذلك عندما سئل ترامب عن موقفه وصف نتنياهو «بالعظيم الذي حقق إنجازات كثيرة». فهل ينجح ترامب وينقذ نتنياهو في الانتخابات القادمة؟ هذا يعد احتمالاً يقوم على قناعة أمريكية بأن اليمين هو من سيحكم في «إسرائيل».

الجولان.. ترامب والانتخابات الإسرائيلية

برهوم جرايسي . الغد الأردنية . ٢٠١٩/٣/٢٣

تصريح دونالد ترامب، بأنه؛حان الوقت للاعتراف بأن الجولان جزء من إسرائيل، يصب كله في حملة بنيامين نتنياهو الانتخابية. فعلى الرغم من أن التصريح يعبّر عن موقف اليمين الاستيطاني الصهيوني، وعلاقته الوثيقة بإدارة دونالد ترامب، إلا أن توقيت هذا التصريح يؤكد الدعم المطلق للإدارة الأميركية لشخص بنيامين نتنياهو، بكونه يقود اليمين الاستيطاني التوسعي. وهذه ليست المرّة الأولى التي يهرع فيها ترامب لدعم نتنياهو.

من الصعب رؤية أن تصريح ترامب سيؤدي إلى زيادة الدعم القائم لنتنياهو في الشارع الإسرائيلي، كون أن موقف شبه الاجماع بين الأحزاب الصهيونية، يرفض الانسحاب من مرتفعات الجولان السوري المحتلة. إلا أن تصريح ترامب سيعزز مكانة نتنياهو في معسكره اليميني المتطرف، وفي حال ازدادت قوته البرلمانية، فإن هذا سيأتي على حساب الأحزاب الاستيطانية، الشريكة لنتنياهو في الائتلاف الحاكم.

وهذه ليست المرّة الأولى التي يهبّ فيها ترامب وفريقه لدعم نتنياهو، المعروف بعلاقته الوثيقة بالحزب الجمهوري، ودعمه لهذا الحزب في انتخابات ٢٠١٢ و٢٠١٦. فحينما صدر قرار ترامب بخصوص نقل سفارته من تل أبيب إلى القدس المحتلة، قيل حينها إن هذا مجرد تصريح سياسي، وأن النقل الفعلي سيستغرق سنوات، بناء على احتياجات لبناء السفارة، وغيرها من الأمور.

إلا أنه حينما صدرت توصية وحدة التحقيق في الشرطة الإسرائيلية، في شهر شباط (فبراير) ٢٠١٨، بمحاكمة نتنياهو في قضيتي فساد، من أصل ثلاث قضايا، سارع البيت الأبيض بعد ذلك التصريح بأسبوعين، للإعلان عن أن نقل السفارة سيتم في منتصف أيار ٢٠١٨، بمعنى في اليوم الذي يحيي فيه الفلسطينيون ذكرى النكبة.

والتصريح بشأن الجولان يأتي في فترة تراوح فيها قوة الليكود مكانها، حسب ما تظهره استطلاعات الرأي. وهذه نتيجة من المفترض أن تكون جيدة بالنسبة لنتنياهو، لأنه يحافظ على قوة حزبه، رغم صدور قرار مبدئي من النيابة والمستشار القضائي للحكومة، بمحاكمة نتنياهو في ثلاث قضايا فساد. ويضاف إلى هذا، أن القوة الاجمالية لائتلاف نتنياهو ما زالت تحافظ على الأغلبية المطلقة في الكنيست المقبل بعد الانتخابات.

المفارقة في فزعة ترامب لمساندة حليفه نتنياهو وحزبه الليكود، تأتي بعد ٢٧ عاما، حينما أدى تصريح للرئيس الجمهوري جورج بوش الاب، إلى إضعاف حزب الليكود وزعيمه يتسحاق شمير، وبالتالي سقوطه عن الحكم، بسبب رفض شمير التقدم في مفاوضات السلام مع الدول العربية، من خلال مؤتمر مدريد.

وكان بوش الاب يومها قد رفض تقديم ضمانات لإسرائيل بقيمة ١٠ مليارات دولار، لصرفها على استيعاب المهاجرين اليهود في حينه. ففي تلك الأيام رأى الحزب الجمهوري، ولو نسبيا، أن حل القضية الفلسطينية وانهاء الاحتلال، محور أساسي في الاستقرار في المنطقة، والدفع نحو الانفراد.

أما اليوم، وبعد ٢٧ سنة، فإن توجهات الحزب الجمهوري الحاكم باتت تحت سطوة اليمين الصهيوني الاستيطاني، وهذا رأيناه في كل الإجراءات ضد الشعب الفلسطيني التي اتخذها ترامب، على مدى أكثر من عامين، ليضاف له الآن الموقف من مرتفعات الجولان السورية المحتلة.

من ناحية أخرى، فإن العلاقة القائمة بين نتنياهو والجناح المتشدد في الحزب الجمهوري، تقلق أوساطا إسرائيلية، وأيضا قيادات منظمات يهودية وصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية، لإنها تأتي على حساب علاقة اللوبي الصهيوني وإسرائيل مع الحزب الديمقراطي. فعلى مدى سنوات تحذر هذه القيادات، من أن احتمال عودة الحزب الديمقراطي إلى الرئاسة الأميركية في انتخابات العام ٢٠٢٠، يبدو قويا جدا. وأن الحزب الديمقراطي سيتعامل بقبضة مع الحكومة الإسرائيلية، في حال كان نتنياهو أو حزبه في الحكم، حتى ذلك العام. ولكن هذه تبقى تقديرات، فتجربة السنين أكدت أن الموقف الجوهري في كلا الحزبين الأميركيين، يبقى داعما بشكل مطلق لإسرائيل وسياساتها.

وكلمة عن الجولان. في العام ١٩٨١ سنّت إسرائيل قانون ضم مرتفعات الجولان السوري المحتلة، إلى ما يسمى السيادة الإسرائيلية، وقررت منح السوريين الجنسية الكاملة، ولكن حسب التقديرات، فإن ٨٥ % من السوريين في القرى الخمس الباقية في الجولان، رفضت هذه الهوية، ورفضت الاعتراف بالاحتلال. وتم فرض الحرمان الديني والاجتماعي على كل سوري يقبل بالهوية السورية.

بعد كل هذه السنين، وهذا الصمود، فإن قرار ترامب سيبقى حبرا على ورق، ولن يغير الحقيقة والحال، كما هو الحال بشأن القدس.

عن مستقبل التحالفات في المحيط الدولي

عبد العزيز التويجري . الحياة . ٢٠١٩/٣/٢٣

شاركت في الدورة السابعة لمنتدى باكو العالمي، الذي صار اليوم من الإنجازات الثقافية والحضارية المتميزة لعاصمة جمهورية آذربيجان، وتحدثت في المحور الخاص بـ «مستقبل التحالفات وحوافزها»، الذي هو أحد الموضوعات المهمة التي تدخل في إطار السياسة الدولية التي ينطلق من قواعدها ويتبعها منتدى باكو العالمي منذ تأسيسه، وذلك لصلته الوثيقة بالمرحلة التاريخية الصعبة التي يجتازها عالمنا، والتي تتزايد فيها الأسباب وتتقوّى الحوافز التي تؤدي إلى نشوء التحالفات بين الدول على أكثر من صعيد، ولأهداف تختلف من تحالفٍ إلى آخر.

إن التحالف (Alliance) من ناحية القانون الدولي، هو علاقةٌ تعاقديةٌ بين دولتين أو أكثر، يتمّ من خلالها اتخاذُ خطوات الدعم المتبادل في حالة حدوث حرب. وهي بديلٌ لسياسة الانعزال التي ترفض أيَّ مسؤولية تجاه سلامة دولة أخرى. ولقد ارتبطت سياسةُ التحالف ارتباطاً تاريخياً بسياسة توازن القوى. وانتُقدت هذه السياسةُ من حيث المبدأ والدلائل التاريخية، باعتبار أنها تزيد في احتمال وقوع الحرب وانتشارها.

ولقد عرف العالم في المرحلتين الحديثة والمعاصرة، تحالفات سياسية، وعسكرية، وأمنية، واقتصادية، بين دولتين تَتَطابَقُ وجهات نظرهما، وتلتقي مصالحهما، أو بين مجموعة من الدول تنهج سياساتٍ متقاربةً في مجالات حيوية عدة، وإنْ كان التحالف في حد ذاته، يجمع بطبيعته، بين هذه الأنواع من التحالفات التي تضمن المصالحَ الحيوية للحلفاء.

ولكن السؤال الذي يطرحه فقهاء القانون الدولي، وأراه بالغَ الأهمية، وأعيد طرحه في هذا السياق، هو: هل قام النظام العالمي بعد الحربين العظميين، على قاعدة التحالف، أم على قاعدة التوافق الذي يؤدي إلى الارتباط بميثاقٍ هو علاقةٌ تعاقُديةٌ بين دول العالم؟

لقد أرسيت القواعد المؤسِّسة للعلاقات الدولية المعاصرة بموجب معاهدة صلح ويستفاليا المنعقدة في ١٦٤٨، التي انتهت إلى عقد تحالف أَرسى المبادئ الحاكمة لِبِنْيَة الدول القومية والقواعد المنظِّمة للعلاقات الدولية، وأنهت حرب الثلاثين عاماً التي اندلعت في ١٦١٨، والتي كانت صراعاً دينياً بين الكاثوليك والبروتستانت، فهذه المعاهدة التاريخية التي دخلت تاريخ القانون الدولي أسَّست للصيغة الحديثة التي عرفها التحالف بين الدول من أجل السلام.

والواقع أن «عصبة الأمم» التي تأسست بموجب معاهدة فرساي (٢٨ يونيو ١٩١٩)، التي يمكن اعتبارها، من وجوه كثيرة، تطوراً لمعاهدة ويستفاليا، والتي حُلَّت في ٢٠ أبريل ١٩٤٦، كانت شكلاً متقدماً مناسباً للمرحلة التاريخية، للتحالف بين مجموعة من الدول آمنت بالسلام، واجتمعت إرادتُها على العمل بشتى الوسائل، للحيلولة دون تكرار الويلات الرهيبة والكوارث الفظيعة التي عانت منها الإنسانية، والتي وقعت خلال الحرب العظمى الأولى.

ثم جاءت هيئة الأمم المتحدة (١٩٤٥) بصيغة حديثة للتحالف بين دول العالم التي توافقت على أن يجمعها اسم (الأمم المتحدة)، وإن كان ميثاق الهيئة الدولية يخلو من مصطلح (التحالف) بهذا المفهوم الذي نقصد إليه، على رغم أن الأمم التي تتحد وتجتمع على مبادئ دولية تشكل مصادر للقانون الدولي، هي بطبيعة الحال، دول متحالفة، بالمدلول الشامل والعميق للتحالف.

وعلى هذا الأساس النظري، واستناداً إلى هذه الخلفية القانونية، تكون هيئة الأمم المتحدة تحالفاً واسع الأفق عالي السقف، بين مجموعة الدول الأعضاء، يحكمه ميثاق الهيئة الدولية، من منطلق أن الأمم المتحدة، التي هي دول متحدة، بطبيعة الحال، هي أمم ودول متحالفة، تجمع بينها علاقة تعاقدية يجسدها الميثاق.

إنّ المتغيّرات المتسارعة التي يعرفها العالم على مختلف الصُعُد، وما ينتج عنها من أزمات إقليمية حادّة ومشاكل دولية عويصة، على المستويين الأمني والاقتصادي، مما أدّى إلى تصاعد حدّة التهديدات التي تستهدف السلام العالمي في الصميم، إن ذلك كلَّه من العوامل الدافعة والحوافز القوية لنشوء تحالفات جديدة، إن على الصعيد الإقليمي، أو على الصعيد الدولي، ومن أبرزها وأقواها حضوراً على الساحة الدولية اليوم، التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، الذي يستهدف التصدّيَّ لـ «داعش» والقضاء عليه، فهذا التحالف نشأ بقيادة الولايات المتحدة، وإن لم يكن له سند من القانون الدولي من خلال قرار من مجلس الأمن الدولي في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولكن الأهداف الإنسانية والأغراض السلمية التي يعمل التحالف الدولي من أجل تحقيقها تُكسبه الشرعية الدولية، بغض النظر عن الغموض الذي يشوب بعض تفاصيله.

والجدير بالملاحظة في هذا السياق، أن التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، الذي يضم في عضويته أكثر من ٦٠ دولة، نشأ مع وجود حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي يعود تأسيسه إلى عام ١٩٤٩، وأن الهدف الذي يعمل له التحالف الدولي هذا، يدخل ضمن أهداف الناتو. فهل هذا بديلٌ لذاك، أم أن الضرورات الأمنية الملحة وحسابات سياسية أخرى اقتضت إنشاء تحالفٍ جديدٍ يعمل خارج نطاق الحلف؟

هذا السؤال يُحيلنا على استشراف مستقبل التحالفات التي ستتوسّع دوائرُها كلما تأزمت الأوضاع الأمنية في مناطق شتى من العالم، ونشبت الأزمات الإقليمية والدولية، من دون أن تكون هذه التحالفات متعارضةً، على أي نحو، مع ميثاق الأمم المتحدة، ومع أهداف التكتّلات الإقليمية، سواء تلك التي لها الطابع الاقتصادي، أم تلك التي لها الطابع الأمني، التي نشأت في عدد من المناطق الجغرافية من العالم.

وإذا كانت الدواعي الأمنية غالبةً على إنشاء التحالفات، بحيث ارتبطت التحالفات على صعيد السياسة الدولية، ولدى الرأي العام العالمي، بقضايا الدفاع العسكري والتصدّي للتهديدات الأمنية، فإن المستقبل سيُظهر للعالم أنماطاً جديدة أخرى من التحالفات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، وبحكم التخصّص الأكاديمي: (التحالف بين الحضارات)، الذي يقوم على قاعدة متينة من (التحالف بين الثقافات)، ولماذا لا (التحالف بين أتباع الأديان)، وهو الأوسع مدًى والأسمى مضموناً، الذي يهدف أساساً لتعزيز قيم الأخوة الإنسانية، ولنشر ثقافة العدل والسلام والوئام والحوار والتعايش؟

وإن (التحالف بين الحضارات)، و(التحالف بين الثقافات) ينسجمان انسجاماً تاماً مع ميثاق الأمم المتحدة، ويستجيبان للمبادئ الواردة في قرار الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بإنشاء الممثلية السامية لتحالف الحضارات التابعة للأمم المتحدة، ويلتزم بالفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة، الفقرة الثالثة، عن (تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً، والتشجيع على ذلك إطلاقاً من دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء).

ولكي يتمّ الوصول إلى بناء القواعد الثابتة للتحالفات الإنسانية الراقية وغير التقليدية، يتوجّب بذل المزيد من الجهد، على جميع المستويات، لتعزيز قيم التحالف الثقافي والحضاري والديني، ولنشر ثقافة التحالف المدني والسلمي، ولترسيخ قواعد التفاهم بين الأمم والشعوب حول بناء السلام العالمي، من خلال هذا النوع من التحالف الإنساني الراقي. وتلك هي السبيل لإحداث تغيير في مفاهيم السياسة الدولية، من خلال توسيع مساحات التحالف، لتشمل القضايا الإنسانية التي ترتقي، بقيمتها المثلى، فوق المستويات الأمنية والدفاعية التقليدية.

إننا ندعو إلى كسر احتكار التحالفات للمسائل الأمنية والعسكرية دون غيرها من المسائل العالمية الحيويّة، ونؤكد ضرورة التأسيس لتحالفات حضارية وثقافية إنسانية، وإلى تجاوز المفهوم الضيّق للتحالف الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر.

إن المرحلة التاريخية التي يجتازها العالم، تستدعي تجديد الفكر السياسي العالمي، وتحديث مفاهيم القانون الدولي، وتطوير الآليات والوسائل للعمل بمقتضيات المواثيق والعهود والإعلانات الدولية، وابتكار صِيَغٍ متطورة من التحالف متعدد الأوجه، تساير المتغيّرات المتلاحقة، وتستجيب لمتطلبات الأمن والسلم والتنمية الشاملة المستدامة، من أجل بناء نظام عالمي جديد على قاعدة القانون الدولي.

لقد كثرت الحوافز الضاغطة والدواعي الموجبة لإنشاء تحالفات من الجيل الجديد، تخدم الأهداف الإنسانية في المقام الأول، وتلبّي حاجات الشعوب إلى إحداث آليات عملية ومرنة لبناء السلام العالمي، ولمواجهة موجات الكراهية والعنصرية والتمييز وازدراء الأديان والمساس برموزها، ولمحاربة التطرف العنيف والإرهاب بكل أشكاله.

إنّ هذا ملمح من ملامح العهد الجديد من التحالفات التي ظهرت مؤشرات كثيرة إلى تزايدها وإلى ضرورة إنشائها، لمواجهة التحدّيات الجديدة الناشئة عن الثورة الصناعية الرابعة، التي يصطلح عليها بـ «العولمة ٤»، التي يرى بعض المراقبين المتابعين للتحولات السياسية والاقتصادية العالمية، أنها ستكون أوسع اكتساحاً وأشدّ تأثيراً على اقتصاديات الدول النامية والدول الصاعدة معاً. وهو الأمر الذي يستدعي تغيير المفهوم التقليدي المتوارث للتحالفات، والعمل على الإبداع في الفكر السياسي العالمي، لإنتاج صيغ متقدمة لتوظيف القدرات المتاحة من خلال إقامة تحالفات متطورة ومرنة ومتعددة المجالات، تستند إلى الشرعية الدولية، للقضاء على التهديدات التي أصبحت تتفاقم مخاطرُها، وتهدف إلى الإخلال بالأمن الدولي والسلام العالمي.